



منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجمهورية التونسية

د.رياض الزغل
أستاذ متميز ومستشارة بوزارة التعليم العالي

تونس

1. المقدمة

مثل النهوض بالمرأة سياسة متواصلة ومستدامة بتونس وقد تحقق تقدم هائل على هذا الصعيد منذ إصدار مجلة الأحوال الشخصية بعيد الاستقلال سنة 1956. ويندرج الاهتمام بالجانب الاقتصادي في إطار مقارنة شمولية ميزت السياسة التونسية تجاه المرأة والأسرة. فزيادة عما أتت به التشريعات من ضمان لحقوق المرأة السياسية وحقها في التعليم وما انجز لفائدتها في مجال الصحة الانجابية، لقي مجال الاقتصاد ومساعدة المرأة في الحصول على مورد رزق أحد المجالات الذي حضي بتدخل جهات عدة بدءا بالدولة ومرورا بالجمعيات الأهلية والوطنية والمحلية والدولية.

اقتحمت المرأة التونسية قطاع الشغل وتطور تواجدها به بسرعة من حيث الكم والكيف حيث انتقلت نسبة العمالة النسوية من 6 % سنة 1966 إلى قرابة 30% في الوقت الحاضر. وهي تتواجد في مجالات وظيفية واقتصادية عدة. ولكن نسق التطور الاجتماعي أحيانا ما يكون بطيئا مقارنة بتغيير الإطار التشريعي، والتراكمات التاريخية لا تمنح بصماتها من العقلية بسهولة وتبقى آليات السلوك مستقرة أحيانا تحت تأثير الضغوط الاجتماعية المحلية.

إن ولوج الحياة العامة هو أساس تحرير المرأة لأنه يخرجها من بوتقة الدور التقليدي الذي يقتصر على إعادة انتاج المجتمع (انجاب و تنشئة الأطفال و شؤون منزلية و أشغال فلاحية وغيرها من الأعمال التي تبقى خارج إطار التبادل التجاري). هذا الدور التقليدي رغم أهميته بالنسبة للأسرة والمجتمع فهو لا يجلب حتما مالا ولا جاها ولا يعتبر مهنة يستثمر في التكوين المختص لفائدة من يقومون به. وهذا بخلاف أدوار الإنتاج مقابل أجر أو ربح، وأدوار التسيير التي يصحبها أجر ونفوذ وتقدير اجتماعي.

إن حاجة المرأة لمورد رزق ذاتي يحتمه العوز أحيانا والحالة الاجتماعية أحيانا أخرى لما تترمل المرأة أو تطلق أو لا تتاح لها فرصة الزواج ولما تكون هي العائل الوحيد لأسرتها، هذا من وجهة نظر فردية، أما من وجهة النظر الاجتماعية فإنه من المنطق أن ينتظر المجتمع مساهمة من المرأة في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لما يستثمر أموالا في تعليمها وتكوينها في اختصاصات متميزة و رقيقة المستوى. ومن وجهة نظر حقوق الانسان فلا يمكن نفي الحق في الشغل والمشاركة في الحياة العامة على المرأة بسبب جنسها فحسب.

وجاءت المشاريع التي تعمل على ادماج المرأة في المجال الاقتصادي لمساعدة اللواتي يجدن صعوبة في الحصول على مورد رزق وهن في حاجة لذلك. من بين هؤلاء العاطلات عن العمل وأغلبهن عازبات 26,5% مقابل متزوجات 5,3% و 7,8% أرامل و 14,5% مطلقات حسب مسح 1999 . يظهر من خلال هذه الأرقام أن طلب الشغل من طرف المرأة يزداد في غياب

ارتباطها بالزواج بسبب تعويل المرأة اقتصاديا على الرجل، وبسبب القيم الاجتماعية التي لا تشجع المرأة المتزوجة على الشغل، وكذلك أيضا التمييز المؤسسي لما يرفض انتداب المترشحة للتوظيف بسبب جنسها.

ومن الملاحظ أيضا اختلاف نسب البطالة النسوية حسب الجهات حيث ترتفع في إقليم تونس إلى 17,7% وفي الوسط الشرقي إلى 11,9% وفي الشمال الغربي إلى 22,8% وفي الجنوب الغربي إلى 27,1%. وقد تدل هذه الأرقام على الفرق من حيث كثافة النشاط الاقتصادي بالجهات لكنها تدل أيضا على مدى استعداد المشغلين لانتداب عمالة نسوية.

إن ظاهرة البطالة هي اليوم ظاهرة عالمية تهتم الرجال والنساء والدول المتقدمة والتي هي في طريق النمو على حد سواء ومن الوسائل المعتمدة في ظل التحولات التكنولوجية التي تحد من الحاجة إلى اليد العاملة البشرية أصبحت أهم الوسائل المستعملة لمقاومة البطالة هي الحث على بعث المشاريع والتكوين في المجالات القابلة للتشغيل وهذا التوجه يشمل كل الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي تعاني من الفقر أيضا ومن بينها الفئة النسائية.

عرفت المرأة بإنتاجها منذ العصور القديمة (نسيج وزرد وتحويل مواد غذائية وفلاحة وتربية حيوانات...) لكن إنتاجها منحصر في الفضاء العائلي واليوم هناك عديد النساء اللاتي يتعاطين مهنة في قطاع الخدمات أو في قطاع الصناعة لكنهن لم يقدمن على الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم. وهذه الظاهرة لها علاقة بتخوف المرأة من ولوج الحياة العامة، أو بسيطرة القيم الاجتماعية التي تمنع من ذلك. وربما يفسر أيضا بعدم وعي المرأة بفوائد النشاط الاقتصادي في إطار منظم و شفاف وما يتبعه من حوافز مالية و جبائية، و تطوير للتقنيات المستعملة، وانتقال من المهارات اليدوية التقليدية إلى المهنية الصناعية. ولما تقدم المرأة على بعث مشروع خاص قد تواجهها صعوبات تتعلق بالتمويل أو بالتزويد والتسويق أحيانا من أجل قلة التجربة أو من أجل عدم جودة المنتج بحكم قلة التكوين أو بسبب حرمان المرأة من حرية التنقل وأخذ القرار بنفسها فيما يتعلق بالبيع والشراء.

هذه اشكاليات عدة لا بد للمشاريع الاقتصادية الموجهة لفائدة المرأة أن تعالجها كلها أو بعضها وتمتنبط لذلك طرقا ومناهج مختلفة.

بناء على هذه المقاربة انطلقنا في الدراسة المسحية التي وقعت برمجتها من طرف منظمة المرأة العربية.

2. أهداف الدراسة

اشتملت أهداف هذه الدراسة على

- التعرف على الجهات التي تبادر وتسير مشاريع اقتصادية هدفها المرأة بصفة رئيسية أو فرعية وعلي ما تتميز به المشاريع من حيث الأهداف ومنهجية التدخل.
- اختيار عينة للدراسة والتحليل بهدف التعرف على الخصائص العامة التي تميز التدخل لادماج المرأة في المجال الاقتصادي وذلك من حيث :
 - طبيعة الجهة المتدخلة
 - الفئات المستهدفة وحجمها
 - المجالات الاقتصادية والتغطية الجغرافية للمشاريع ومدتها
 - الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية للمشاريع
 - أنشطة المشاريع وتمويلها وخصائص الفئات المستهدفة والإنجازات الفعلية
 - نقاط قوة المشاريع
 - التحديات
- القضايا الأولى بالموالفة حسب رأي الساهرين على المشاريع
- الاستنتاجات والمقترحات التي تؤسس لمنهجية أو سياسة تدخل لفائدة المرأة في المجال الاقتصادي.

3. منهجية الدراسة

انطلق العمل في هذا المشروع بإجراء مسح لمختلف الجهات حكومية وغير حكومية، وطنية وخارجية التي لها مشاريع اقتصادية موجهة نحو المرأة. وتمكن فريق العمل المساعد والمتكون من الدكتور سنيم بن عبد اله والأنسة زينب ناجي متحصلة على شهادة الماجستير في علم الاجتماع، من جمع معلومات دقيقة حول 11 برنامجا حكوميا و13 جمعية أهلية تشتغل ببرامج تنمية لفائدة المرأة بصفة عامة أو لفائدة جماعات محلية، وجمعيتان أجنبيتان لهما نفس الأهداف المذكورة آنفا. والمقصود بالبرنامج خطة عمل تهم المرأة بجميع مناطق الجمهورية مع العلم أنها تتفرع إلى مشاريع متجانسة تعتمد نفس المنهجية والأهداف وتجز في مختلف المناطق حسب التقسيم الإداري.

قبل الشروع في تحديد العينة وتعمير الاستمارة قمنا بتحليل طبيعة البرامج والمشاريع الجارية بهدف التعرف عن مميزاتها واختيار العينة على أساس تمثيل لمختلف التجارب وطرق التدخل والتسيير، وفيما يلي تقديم لأهم خصائصها.

3.1.1 الجهات المتدخلة في مجال الإدماج الاقتصادي للمرأة

تنقسم الجهات المتدخلة إلى ثلاثة أصناف : المؤسسات الحكومية، الجمعيات الأهلية، المؤسسات الدولية.

3.1.1.1 المؤسسات الحكومية

3.1.1.1.1 وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

تساهم وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين في وضع سياسة تونس في مجال النهوض بالمرأة والأسرة والطفولة والمسنين. وفيما يخص شؤون المرأة، يتمثل دور الوزارة في اقتراح مشاريع قوانين وبرامج تخدم تكافؤ الفرص بين الجنسين وتنسيق عمل مختلف الهياكل الحكومية المتدخلة في هذا المجال وتقييم البرامج المنجزة لفائدة الفئات النسائية ودعم الحركة الجمعياتية النسوية وذلك قصد إدماج أفضل للتونسيات في مسار التنمية. ومن بين الأنشطة المنجزة من قبل الوزارة في مجال الإدماج الاقتصادي، يمكن ذكر تجربتين رئيسيتين. تمثلت الأولى في احداث الصندوق التونسي السويدي للنهوض بالمرأة والثانية في وضع آلية لدعم المشاريع الاقتصادية النسائية. نبين في ما يلي أهداف و خصائص التجريبتين.

3.1.1.1.2 الصندوق التونسي السويدي للنهوض بالمرأة

أحدث الصندوق التونسي السويدي للنهوض بالمرأة سنة 1995 قصد تمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية تهدف إلى النهوض بالمرأة المعوزة وإلى دعم النسيج الجمعياتي النسائي. وتتكفل الوزارة بالتصرف والتسيير كما تعهد الاعتمادات إلى المنظمات غير الحكومية لإنجاز مشاريع لفائدة المرأة.

من بين أهداف هذا الصندوق نذكر ضمان تكوين مهني وإدماج اقتصادي أفضل للفتيات الريفيات، والمساعدة على إحداث موارد الرزق القار وتحسين ظروف عيش المرأة والأسرة الريفية المعوزة بالتقليص من الأعباء والأتعاب التي تتحملها يوميا لجلب الماء وجمع الحطب للطبخ والتسخين.

3.1.1.1.3 آلية دعم المشاريع الاقتصادية النسائية :

أحدثت هذه الآلية خلال المخطط الخماسي التاسع للتنمية (1997/ 2001) في إطار اتفاقية شراكة مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المتدخلة في مجال النهوض بأوضاع المرأة.

من بين غايات هذه الآلية، الدعم الفني والمؤسساتي لفائدة باعثات المشاريع، دعم المنظمات الأهلية الشريكة من أجل إحكام المتابعة ومناهج التصرف في القروض الصغرى، وتعزيز قدرتها على مصاحبة النساء باعثات المشاريع عند إحداث أو تطوير أنشطة اقتصادية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات في مجال التأطير الفني وتسيير المشاريع الصغرى بين الشركاء.

وقد استهدف هذا النشاط بالأساس المنظمات غير الحكومية الساعية إلى مزيد إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي وإطارات وأعوان البنك التونسي للتضامن، وهو ما من شأنه أن يضمن مرافقة أفضل للنساء في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية غير المحظوظة.

3.1.1.4 الديوان الوطني للصناعات التقليدية

يهتم الديوان الوطني للصناعات التقليدية الذي أنشئ منذ سنة 1959 بتنظيم القطاع الحرفي. وفي هذا المجال يتكفل الديوان بعدة مهام منها التكوين، و مراقبة الإنتاج ، و منح القروض ، والتأطير، و إسناد البطاقات المهنية، و تنظيم المعارض والصالونات، والتشجيع على تركيز وتطوير المؤسسات الصغرى في القطاع الحرفي...

حتى موفى 2002، تحصل 34 406 حرفيا على قروض من الديوان. وتمثل نسبة النساء 70.8 % من المنتفعين وتحتل حرف النسيج المرتبة الأولى في عدد القروض المسندة (62.2 %) وذلك خلال الفترة الممتدة من 1988 إلى 2002.

3.1.1.5 البنك التونسي للتضامن

أسست الدولة التونسية سنة 1997 شركة خفية الإسم تدعى البنك التونسي للتضامن. يعمل هذا البنك على تبسيط الإجراءات وتيسير شروط الحصول على تمويلات دون اشتراط ضمانات لا علاقة لها بالمشروع المزمع بعثه مع نسبة فوائض لا تتجاوز 5 % . ويستفيد من خدمات البنك، الأشخاص الطبيعيون الذين يتمتعون بمهارات مهنية أو كفاءات علمية والراغبين في بعث مشاريع خاصة.

ويمنح البنك المستفيدين تمويلات في شكل قروض قصيرة أو متوسطة المدى في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة منها المهن الصغرى والصناعات التقليدية والفلاحة والخدمات، وذلك قصد اقتناء معدات وتجهيزات خاصة بالمشروع المدعم أو لتغطية حاجيات من المال المتداول.

3.1.1.6 ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي (التابع لوزارة الفلاحة

والموارد المائية)

تأسس ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي سنة 1981 وهو تحت إشراف وزارة الفلاحة والموارد المائية. وبعد الديوان أداة تخدم سياسة الدولة التونسية الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجهات وتطوير الإمكانيات المتاحة بالشمال الغربي وترشيد استغلالها وحماية المحيط الطبيعي بها.

ويتدخل الديوان في ولايات الشمال الغربي على مساحة تقدر بـ 444 000 هكتار وينتفع ببرامجه حوالي 232 000 ساكنا.

يعمل الديوان من أجل تحسين ظروف عيش المتساكنين ودخلهم وترشيد استغلال الموارد الطبيعية وذلك من خلال برامج التنمية الريفية المندمجة المعتمدة أساسا على الإحياء الفلاحي والغابي والمحافظة على المياه والتربة بمصبات الأودية. كما يعمل على بعث المراعي الدائمة واستغلالها وإنشاء الغراسات الجديدة الرعوية والنهوض بتربية الماشية. ويساهم الديوان في تحسين البنية الأساسية من مسالك ومدارس وماء صالح للشرب وتوفير البذور والأسمدة وترويج الحليب والتمكين من القروض.

وفي إطار نشاطه، يسعى الديوان إلى تشريك المنتفعين في كل مراحل العملية التنموية بداية من تشخيص الوضع حتى ضبط مكونات المشروع وصيانة الإنجازات.

ومنذ سنة 1994، يعمل الديوان على تشريك النساء في تحديد حاجيات السكان من بنية أساسية و ماء صالح للشرب وأنشطة إنتاجية و غيرها. وتلعب إدارة التنشيط الريفي وتنظيم السكان المحدثه سنة 1994، دورا هاما في تعبئة الفئات النسائية من أجل ضبط العراقيل التي تعترضها والكشف عما هو منتظر من المشروع. وتأخذ هذه الاستراتيجية أكثر فأكثر بعين الاعتبار تنوع الحاجيات والقدرات حسب مناطق تدخل الديوان، في حين أنه تم التركيز في السابق بالأساس على نشاط تربية الحيوانات.

وتعمل المنشطات العاملات بالديوان على تشجيع النساء على الانخراط في لجان التنمية المساهمة في ضبط برامج التنمية الجماعية. كما يسعى الديوان إلى تكوين الشابات والنساء ومساعدتهن على بعث أنشطة إنتاجية بفضل تسهيل حصولهن على قروض وتركيز تعاضديات خدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن النساء ظلن إلى وقت قريب ينشطن بالأساس في مجال تربية الأبقار والدواجن فشجع الديوان على تطوير تربية الأرانب لتنوع المنتج كما دعم تطوير الأنشطة الحرفية النسائية ودعمه بتركيز تعاضدية خدمات في منطقة تيار.

3.1.1.7 برنامج التنمية الفلاحية المندمجة والتصرف في الموارد الطبيعية

بالجنوب الغربي لولاية الكاف (التابع لوزارة الفلاحة والموارد المائية)

يتدخل برنامج التنمية الفلاحية المندمجة والتصرف في الموارد الطبيعية بالجنوب الغربي لولاية الكاف

في 5 معتمديات من الولاية ويسعى المشروع إلى تحسين مستوى وظروف عيش الفئات ذات الدخل المحدود ومقاومة الفقر، و تحسين دخل صغار الفلاحين رجالا ونساء في المناطق الأكثر فقرا وحماية الموارد الطبيعية وخاصة منها المائية في إطار تنمية دائمة وتشاركية. وقد اعتمد البرنامج في عمله المقاربة التشاركية التي مكنته من تصور وتنفيذ ومتابعة الأنشطة بالتعاون مع المستفيدين وبقية المتدخلين. وتستوجب هذه المقاربة القيام بتشخيص تشاركي مسبق وصياغة مثال تهيئة واستغلال. ومكنت الدراسة الميدانية من اختيار 40 أسرة على 210 للانتفاع بأنشطة المشروع الموجهة لفائدة المرأة. وتضمن هذا المشروع عنصرا خصوصا لبعث أنشطة إنتاجية نسائية وكذلك تكوين المستفيدات والمنشطات وتركيز تعاضدية خدمات. كما اعتمد البرنامج منهجية الشراكة حيث أبرم اتفاقية مع منظمة الكاف للتنمية الجهوية لإنجاز الأنشطة الموجهة نحو الفئات النسائية بمنطقة تدخله.

3.1.1.8 المندوبية العامة للتنمية الجهوية

تأسست المندوبية العامة للتنمية الجهوية سنة 1982. وهي تسعى من خلال إدارتها الجهوية بمختلف ولايات الجمهورية، إلى إنجاز التخطيط الجهوي ومساندة التنمية وجمع وتحليل وتوثيق المعطيات الإحصائية والتنموية، وإلى مساندة القطاع الخاص من خلال الإحاطة بالباعثين وإنجاز الدراسات الفنية والاقتصادية ومتابعتها لدى هياكل التمويل.

وتقوم المندوبيات الجهوية بتقييم وإعداد المخططات الجهوية للتنمية و ضبط البرامج التنموية الخصوصية وتنظيم الندوات والملتقيات وورشات العمل الجهوية والمحلية لتدارس بعض الخصوصيات التنموية بالجهة وجمع وتحليل وتوثيق المعطيات الإحصائية في مختلف المجالات ووضعها على ذمة طالبها.

وتشترك المرأة الريفية في عضوية اللجنة الجهوية. وتعد هذه الأخيرة دراسات المشاريع الخاصة بالمرأة الباعثة في مختلف الأنشطة، كما تعمل على جمع وتحليل مساهمة المرأة بصفة عامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالجهات و على الإحاطة والإرشاد والتوجيه لفائدة خريجات الجامعات والمراكز الفنية وطالبات الشغل.

3.1.1.9 برنامج التنمية الريفية المندمجة

قام برنامج التنمية الريفية المندمجة الوطني خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 1999، بتمويل حوالي مائة مشروع مكن القسط الأول منها من إحداث 7 آلاف موطن شغل لفائدة نساء من مجموع 20 ألف موطن شغل أي بنسبة 35 % وذلك بعنوان "تطوير المهن الصغرى". وشمل البرنامج في تدخله المرأة الريفية من خلال إيجاد موارد رزق لفائدتها سواء في مجال الفلاحة أو المهن الصغرى أو الصناعات التقليدية أو الخدمات. ساهم هذا البرنامج في نقل دور المرأة الاقتصادي بالجهة من مجرد عاملة بالضيعات الفلاحية إلى باعثة وصاحبة مؤسسة، كما ساهم في إذكاء روح المبادرة لديها ودفعها للانتصاب لحسابها الخاص.

3.1.1.10 برنامج التنمية الحضرية المندمجة

يهدف برنامج التنمية الحضرية المندمجة الوطني إلى الحد من ظاهرة الفقر في الأحياء الحضرية من خلال تركيز أنشطة حرفية تقليدية وإسناد قروض لتمويل هذه الأنشطة. و قد تركز عمل هذا البرنامج على أبحاث وتحقيقات معمقة تستجلي آراء النساء وعلى التنسيق والشراكة مع مختلف المؤسسات والهياكل المتدخلة في هذا المجال.

3.1.1.11 وزارة الفلاحة والموارد المائية

للوزارة مشاريع متعددة للتنمية المندمجة بالمناطق الجبلية في ولاية بنزرت وبعض المناطق الأخرى بوسط وجنوب البلاد. وبوصفها مندمجة فهي تشمل مشاركة المرأة في جميع مراحلها.

3.1.1.12 ضامن الوطني (26 / 26)

أحدث صندوق التضامن الوطني سنة 1992. وهو يعرف برقم حسابه البريدي 26 / 26. وتتأتى مصادر تمويله من ميزانية الدولة ومساهمة المواطنين ومختلف الذوات المعنوية. ويستهدف نشاط الصندوق مناطق الظل في الوسط الريفي التي تفتقر عادة إلى المرافق الأساسية (ماء صالح للشرب، تنوير، مسالك، سكن لائق، مدارس، مراكز صحة أساسية...) وذلك بهدف فك العزلة عن مناطق الظل وتحسين ظروف عيش المتساكنين بها والعمل على توفير قاعدة اقتصادية من شأنها توفير موارد الرزق للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود. والهدف الأشمل لهذا الصندوق هو ضمان الحقوق الأساسية لمتساكني هذه المناطق من صحة وتعليم وثقافة ومسكن لائق في محيط سليم واندماج في الدورة الاقتصادية. وبفضل تدخلاته ساهم الصندوق من إخراج 240 ألف عائلة (حوالي مليون ومائتي ألف ساكن) من الإقصاء و في تخفيض نسبة الفقر بتونس من 7.7 % سنة 1985 إلى 4.2 % سنة 2001.

ومنذ بعث البنك التونسي للتضامن أصبح نشاط خلق المشاريع الهادفة لإيجاد موارد الرزق بمناطق الظل من مشمولاته وذلك بالتعاون مع الجمعيات التنموية التي تكونت لهذا الغرض. واستفادت الفئات النسائية بنسبة 26 % من المشاريع المحدثه خاصة في مجال الحرف الصغرى والصناعات التقليدية وذلك خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 1997. وفي سنتي 1998 و1999 استهدف الصندوق الفتيات خريجات مراكز تكوين الفتاة الريفية ومنح اعتمادات لإنجاز مشاريع صغرى من قبل قرابة 160 فتاة متخرجة من مركز التكوين الفلاحي العصري بشبدة التابع للاتحاد الوطني للمرأة التونسية.

3.1.1.13 الصندوق الوطني للتشغيل (21 / 21)

أحدث الصندوق الوطني للتشغيل سنة 1999 بهدف تيسير إدماج طالبي الشغل باختلاف أنواعهم في الدورة الاقتصادية في كل الجهات وخاصة منها التي تسجل فيها نسب بطالة أكثر من غيرها. يتدخل الصندوق أساسا في مجال إعادة التأهيل والتكوين من أجل التشغيل أو الانتصاب للحساب الخاص أو الإدماج المهني في المؤسسات والجمعيات. ويستهدف الصندوق الرجال والنساء على حد سواء.

3.1.2 المؤسسات غير الحكومية المتدخلة في مجال الإدماج الاقتصادي للمرأة

3.1.2.1 الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

يعود تأسيس الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي إلى سنة 1964 وكان يعرف في السابق باللجنة القومية للتضامن الاجتماعي. وقد أطلقت عليه تسميته الحالية منذ 1988. تهدف هذه الجمعية إلى تنمية شعور التضامن والتأزر وتعمل على مساعدة الفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية والنهوض بها وحمايتها من الإقصاء والتهميش. يقوم الاتحاد التونسي للتضامن بتقديم مساعدات ظرفية نقدية وعينية وتوفير الرعاية التربوية والخدمات الصحية والغذائية للأطفال المعوزين في سن ما قبل الدراسة وتوفير الرعاية المؤقتة للمتشردين والعمل على إدماجهم وكفالة المسنين والمعاقين الفاقدين للسند بمراكز خاصة أو داخل أسرهم كما يمول مشاريع صغرى لخلق وتنمية موارد الرزق. يوفر هذا التمويل في شكل قروض للشبان والشابات المنحدرين من عائلات محدودة الدخل والقادرين على تعاطي نشاط منتج والذين تابعوا دورات تكوينية يتم إنجازها للغرض. تركزت المشاريع الممولة من قبل الاتحاد بالقطاع الفلاحي خاصة ويتعاون في تدخلاته مع الصندوق الوطني للتضامن (26/26) الذي يعتني بتحسين البنية التحتية.

3.1.2.2 جامعة تونس للتضامن الاجتماعي

تنشط جامعة تونس للتضامن الاجتماعي بإقليم تونس الذي يعد حوالي مليوني ساكن. ويتمثل هدفها الرئيسي في مساعدة الفئات الاجتماعية الضعيفة، خاصة منها النسائية، وذلك بالعمل على إدماجها في الدورة الاقتصادية للبلاد التونسية. وتولي هذه الجمعية عناية خاصة بالتنمية البشرية المستدامة فزيادة على تمويل المشاريع الصغرى تقدم لمنتفعيها متابعة وتدريباً على تسيير المؤسسات الصغرى. وتتراوح نسبة النساء بين 50 % و 55 % من المتمتعين بقروض صغرى حيث تجاوز عددهن 500 امرأة، حوالي 60 % منهن يمارسن أنشطة تجارية وما بين 15 و 20 % يتعاطين أنشطة حرفية.

3.1.2.3 "أسد" جمعية دعم التنمية الذاتية

تأسست هذه الجمعية سنة 1988 وهي تعمل على تطوير التنمية الذاتية لدى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود والتي لها رغبة في الانتصاب للحساب الخاص. كما تسعى هذه الجمعية إلى حماية البيئة ومساعدة الفئات النسائية على خلق أنشطة مدرة للدخل. وتغطي أنشطة الجمعية مجالات مختلفة مثل النشاط الحرفي و التكوين المهني و التنشيط وذلك في مناطق متعددة من البلاد التونسية. ومن بين مشاريع الجمعية الموجهة للفئات النسائية مشروع دعم حرفيات الوسلاطية بولاية القيروان من أجل اقتناء أدوات إنتاج ومواد أولية لصناعة الزرابي والتكوين في المجال التجاري و تكوين تعاضدية خدمات. أما مشروع دعم النساء طالبات الشغل لأول مرة بالشلاغمية بولاية بنزرت فقد وفر القروض لاقتناء أدوات ووسائل إنتاج من آلات خياطة و قماش من طرف باعثات المشاريع الصغرى.

3.1.2.4 جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن

أحدثت جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن سنة 1972 من قبل مجموعة من المتطوعين لسد الفراغ الذي نتج عن رحيل منظمين غير حكوميتين أجنبيتين عن منطقة تدخلهما في المناطق الريفية الجبلية والغابية بجهة الشمال الغربي للبلاد التونسية. و تعمل هذه الجمعية على مساعدة الفئات المستهدفة على النهوض بأوضاعها وتحقيق تنميتها الذاتية.

وتطورت استراتيجية عمل الجمعية تدريجياً نحو رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار النوع و البيئة و الاقتصاد والبحث كعناصر مترابطة. وهكذا عملت على تنظيم الشركاء القاعديين في مجموعات ذات مصالح مشتركة و على تطوير آليات التعاون بين مختلف الهياكل المحلية الرسمية وغير الرسمية وعلى مزيد إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وعلى دعم البعد البيئي وحماية المحيط عند الإنتاج.

ومن بين الطرق المبتكرة منح قرض جماعي لأربع نساء منظمات في مجموعة تضامنية على أن يتم تسديد القرض جماعيا على فترة تتراوح بين 6 و12 شهرا.

3.1.2.5 "أطلس" الجمعية التونسية للتنمية الذاتية والتضامن

تأسست الجمعية التونسية للتنمية الذاتية والتضامن سنة 1990. وهي تتدخل لفائدة الفئات الفقيرة بالوسط الريفي في ولايات جندوبة وبنزرت وباجة. تتمثل أهدافها في زرع روح المبادرة والتضامن وتصور المشاريع وإنجازها من أجل تحقيق التنمية المستدامة و الاستغلال الأمثل للثروات مع دعم العمل الجمعياتي بمزيد التفتح على الطاقات الشابة وغرس روح العمل التطوعي.

وتغطي أنشطة جمعية أطلس مجالات مختلفة مثل التحكم في المياه وتطوير طرق استغلال الضيعات الفلاحية الصغيرة والنهوض بأوضاع المرأة الريفية والتعليم والصحة الأساسية وخلق موارد الرزق عبر الأنشطة الحرفية خاصة.

من بين المشاريع المنجزة من قبل جمعية أطلس والموجهة للفئات النسائية يمكن ذكر مشروع تقطير الأعشاب والنباتات الطبيعية بجهة عين دراهم الذي انطلق سنة 1995. والذي مكن من تكوين وتنظيم مجموعة نسائية مختصة في استغلال وتقطير روح العطور النباتية وتركيز وحدة تقطير انطلاقا من فكرة اقترحت من قبل المتساكنين.

3.1.2.6 مؤسسة الكاف للتنمية الجهوية

تأسست هذه الجمعية سنة 1985 وهي تتدخل في الشمال الغربي بهدف التنمية الريفية من خلال بعث الأنشطة المدرة للدخل في مجال الفلاحة وتربية الماشية، وكذلك التكوين و البيئة والصحة.

ومن أبرز المشاريع المنجزة من قبل هذه الجمعية والموجهة للمرأة مشروع تحسين ظروف عيش الأم والطفل "بئر حدي" وهي منطقة تتميز بحدّة الانجراف وقلة الموارد المائية وتهمر السكان وضعف التعليم وارتفاع نسبة الهجرة ومشاكل متصلة بصحة السكان وخاصة النساء والأطفال.

وسعت الأنشطة المنجزة في إطار هذا المشروع إلى توفير الماء الصالح للشرب وتحسين دخل الأسر وظروف العيش والصحة وتطوير الحياة الجمعياتية. ومكنت الأنشطة الموجهة للمرأة من تطوير مشاريع موفرة للدخل ومن تكوين المستفيدات في تربية الماشية.

3.1.2.7 جمعية السلام

تنشط جمعية السلام بتونس منذ 1982. وهي تسعى إلى مساعدة الفئات الضعيفة وخاصة منها النسائية من خلال تطوير الكفاءات التقنية والمهنية للمنتفعين وتمكينهم من معدات ومواد أولية في شكل هبات لبعث مشاريع صغرى. وتتدخل الجمعية خاصة في المناطق الداخلية الفقيرة.

ركزت الجمعية نقطتي عرض و بيع بتونس العاصمة لترويج منتوج الحرفيات المستفيدات، متبينة في ذلك مقاربة التسويق التضامني والعاقل والتي تمكن من تسويق المنتوج الحرفي في اختصاصات مختلفة (الكليم والزربية، المرقوم، البطانية، البرنوس، الطريزة والشبكة، الخيزران...) بالثمن المحدد من قبل الحرفيات. و بهذا تعمل الجمعية على إكساب الحرفيات الثقة في النفس وعلى تثمين مكانة الحرفيات ودورهن في المجتمع.

3.1.2.8 جمعية التنمية والتنشيط الريفي

تأسست الجمعية سنة 1975 لمواصلة جهود البعثة المسيحية التي كانت تعمل بتونس لمساعدة الفئات المعوزة. وتنشط هذه الجمعية في مجالات متعددة كالزراعة والصناعات الحرفية والتنشيط النسائي ومحو الأمية والصحة والتنظيم العائلي، وذلك في مناطق ريفية مختلفة.

لثبيت السكان والحد من النزوح الريفي، نفذت الجمعية مشروعا فلاحيا وريفا بواحة تمغزة، تضمن أنشطة لفائدة الفئات النسائية. وأنجزت الجمعية مشاريع صغرى لتربية الماشية على نطاق ضيق بقلعة الأندلس (أريانة) وصواف (زغوان).

كما بعثت الجمعية فضاء للمرأة الريفية بصواف يضطلع بأدوار عدة منها ضمان التكوين وتنظيم اجتماعات لتوفير الإعلام والتوجيه، ومحو الأمية، وذلك بالتعاون مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية.

3.1.2.9 جمعية مساندة حرفيات خمير عين دراهم

تأسست الجمعية سنة 1994. وهي تعمل على ترسيخ التعويل على الذات وتطوير الصناعات التقليدية الصوفية بالجهة.

وتهدف هذه الجمعية إلى النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لنساء عين دراهم ذوات الدخل الضعيف من خلال استغلال المهارات الحرفية التقليدية والمساهمة في الحفاظ عليها وكذلك تطوير القدرات التنظيمية الجماعية للمستفيدات.

تتعاون الجمعية مع هيكل مختلفة محلية ووطنية وعالمية مثل المنظمة الكندية للتضامن.

3.1.2.10 جمعية التنمية والتقدم بالماتلين

تأسست الجمعية سنة 1991. وهي تهدف إلى تنمية البلدة بولاية بنزرت في كافة المجالات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية والعلمية... وفي إطار أنشطتها الموجهة نحو المرأة، وفرت هذه الجمعية وسائل إنتاج لعدد من النساء العاملات في مجال خياطة الشباك وذلك قصد توفير دخلا قارا لهن. كما تم بعث مشروع طريزة للمرأة الريفية.

3.1.2.11 جمعية "الأمل" للتنمية والتطور بماطر

تهتم جمعية "الأمل" للتنمية والتطور" بماطر بالفلاحة والصناعات التقليدية والحرف الصغرى والتجارة و الخدمات، وذلك بهدف خلق موارد الرزق من خلال إسناد القروض وتنمية روح الاعتماد على الذات والتكوين.

قامت الجمعية بتأطير وتكوين المرأة الريفية في المجال الفلاحي وتنمية موارد الأسرة وساعدت على بعث أنشطة إنتاجية في تربية الأغنام والأرانب بالتعاون مع مؤسسات حكومية.

3.1.2.12 الوطني للمرأة التونسية

تأسس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية سنة 1956. وقد ركز عمله عند انطلاق نشاطه على تنظيم حملات تحسيسية قصد توعية المرأة بحقوقها وبدورها في التنمية الاقتصادية. وتمثل أهدافه في العمل على النهوض بأوضاع المرأة في كافة الميادين والقضاء على كل أشكال التمييز إزاءها. يعد الإتحاد برامج تهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في المسار التنموي ويسعى إلى مقاومة الفقر وخلق موارد رزق. للاتحاد 199 مركزا في مختلف مناطق البلاد التونسية لتكوين الفتيات والنساء ويتعاون مع البنك التونسي للتضامن لتمكين المتكونات من قروض لبعث مشاريع صغرى في مجالات مختلفة.

3.1.2.13 جمعية حماية واحة شنني قاس

تأسست الجمعية سنة 1995. وهي تعمل على إنجاز ودعم الأنشطة الرامية إلى تفعيل التنمية المستدامة بواحة شنني. وفي إطار جهودها التنموية، أنجزت الجمعية مشروعا لتطوير السلوك البيئي لدى النساء بالواحة والنهوض بالفلاحة البيولوجية بالمنطقة. كما مكنت الجمعية عددا من النساء من تطوير أنشطة إنتاجية في مجال تربية الأغنام، وهو ما استدعى ضمان تكوين متنوع للمنتفعات في المجال التقني وإدارة المشاريع و التسويق.

3.1.3 جهات الأخرى

3.1.3.1 "أندا" المحيط والتنمية في العالم العربي

يعود تأسيس جمعية أندا إلى سنة 1995. وهي تخضع إلى قانون جويلية 1993 الخاص بالمنظمات غير الحكومية الدولية وتعتمد في إنجاز أنشطتها بالأساس على التمويلات المتأتية من الأطراف الدولية.

وتستهدف أنشطتها الفئات الضعيفة المنحدرة من حركة الهجرة الداخلية والمستقرة في الأحياء شبه الحضرية للشمال الغربي لمدينة تونس العاصمة. و يقدر عدد سكان هذه المناطق بحوالي 400 000 نسمة.

تعد القروض الصغرى من أبرز الأنشطة التي تشغل هذه الجمعية، والتي عرفت تطورا ملحوظا. ومنذ تأسيسها، تتبنى جمعية أندا "التجارب المتميزة" (Best practices) للقروض الصغرى التي تم تطويرها على امتداد عشرين سنة في مناطق مختلفة من العالم. تجاوز عدد حرفاء جمعية أندا 5 000 شخص في نهاية سنة 2001، وتقدر نسبة النساء من بينهم بـ 78%. وتجدر الإشارة إلى أن 59% من الاعتمادات تخصص لتمويل الأنشطة التجارية.

3.1.3.2 برنامج دعم الجمعيات المحلية بتونس للتعاون (التابع للمنظمة

السويسرية للتنمية والتعاون الدولي)

انطلق برنامج دعم الجمعيات المحلية بتونس للتعاون سنة 1988. وعلى إثر تقييم البرنامج سنة 2002، تم مزيد توجيهه نحو دعم التنمية الجماعية والمحلية في الأوساط الحضرية والريفية وتطوير الهياكل القاعدية والمؤسسات المساندة لها. ويتمثل هدفه العام في المساهمة في الحد من هشاشة وضعية الفئات الريفية والحضرية المهمشة. كما يعمل على خلق ديناميكية جماعية تخدم التنمية المحلية.

يتمحور تدخل البرنامج حول الأنشطة التالية

- دعم الهياكل القاعدية الحاملة لمشروع تنمية محلية ومساعدتها على تطوير قدراتها و التعبير عن رؤاها،
- صياغة خطط مرافقة ملائمة للطلب وتأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة،
- دعم التطور الإيجابي لسلوكيات الفاعلين المحليين في المسائل ذات الأولوية (تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل، التسامح، الهوية، الممارسة الديمقراطية على مستوى القاعدة...)

- تطوير أنشطة إنتاجية قارة في مجالات استراتيجية والتممين الجماعي للموارد الطبيعية والموروث الثقافي باستغلاله من خلال السياحة البيئية مثلا،
 - ادماج الفاعلين المحليين في إطار شبكات وتطوير قدرات المتدخلين على المستوى المحلي والجهوي والوطني.
- و في إطار نشاطه بشمال و جنوب البلاد التونسية، يجمع البرنامج بين مختلف مكونات المجتمع المحلي بما في ذلك النساء.

تلك هي عينة من أهم الجهات المتدخلة لإدماج المرأة اقتصاديا بتونس . اعتمدنا قراءة لأنشطتها لتحديد عينة البحث الميداني بصفة تشتمل على مختلف أنواع الأنشطة والتجارب في إطار دراسة استكشافية.

من خلال دراسة المعطيات التي جمعت حول البرامج والجهات المنفذة لها، قمنا باختيار عينة المشاريع التي سنخصصها بالبحث الميداني. ومن بين المشاريع ما هو مفرد وما هو عنصر من برنامج وطني شامل، ولكن كل مشروع تشتمل عليه العينة له ميزة خاصة إما من حيث الأهداف أو الفئة المستهدفة أو المنهجية أو الجهة المتدخلة أو من حيث أكثر من عنصر من هذه العناصر.

3.2 بيانات مشاريع العينة

تتكون العينة من 15 مشروعا موزعين على مختلف مناطق الجمهورية التونسية من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، مع العلم أن بعض المشاريع الحكومية تشمل فئة اجتماعية بأكملها دون تمييز بين المناطق الجغرافية.

وفي العينة اختلاف من حيث الجهة المنفذة إذ تشتمل على جهات حكومية مختلفة وجمعيات أهلية وجمعيات أجنبية تنتمي إلى دولة واحدة أو تجمع مصادرت تمويل دولية مختلفة. كذلك هناك اختلاف كبير من حيث حجم الفئات المستهدفة الذي يرتفع من 12 امرأة إلى آلاف السكان بمنطقة كاملة. أما فيما يخص مدة المشروع فنجد في العينة من المشاريع المنتهية والمشاريع التي انطلقت بعد سنة 2000 ومشاريع متواصلة منذ عقود. ويبين **الجدول رقم (3.1)** الملحق أسماء وخصائص مشاريع العينة.

4. حدود الدراسة وأهم معوقات إجراء المسح

شرع فريق البحث في الاتصال بالمستجوبين وتعمير الاستمارة اعتمادا على منهجية المقابلة. ولم يتعرضوا في الواقع إلى صعوبات كبيرة واحتاجوا فقط إلى ترخيص من وزارة الفلاحة لما شرعا في استجواب مسؤولين بالإدارات الجهوية للفلاحة. اعتمد مشروع الاستبيان الذي وقع اعداده بالورشة المنظمة بالقاهرة بعد ادخال بعض التحويرات في شكله دون المس بمحتواه من أجل ضمان الدقة وسهولة التعمير. لم يجد فريق البحث استعدادا من بعض المسجوبين للتصريح بقيمة المشروع بصفة دقيقة إما لعدم تمكنهم من المعلومة أو لأسباب أخرى منها تعدد المتدخلين بما في ذلك المنتفعون أنفسهم أحيانا ولأن الجهة المعنية بالمشروع لها فقط دور الوسيط لدى المؤسسات المالية لتمكين المنتفع بالمال، أحيانا أخرى. أما الأسئلة فكانت في الغالب واضحة وذات مدلول بالنسبة للمستجوبين إلا أن السؤال الرامي إلى التصنيف الاجتماعي للفئة المستهدفة حسب الحالة الاجتماعية لم يكن ذا فائدة نظرا لأن كل المشاريع المدروسة لا تفرق بين المستهدفات سواء كن متزوجات أو عازبات أو غير ذلك من الحالات.

5. تحليل الاستثمارات

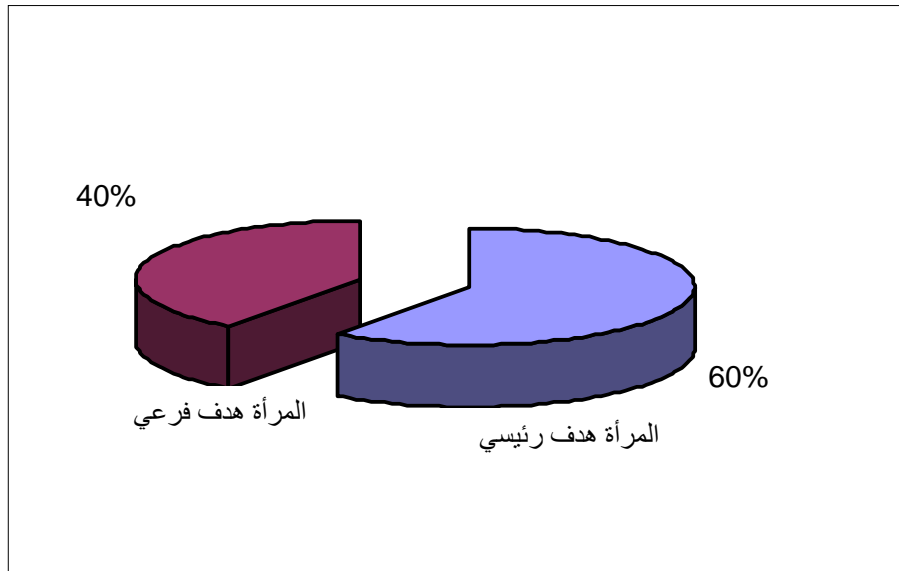
اعتمدنا في تحليل الاستثمارات المنهج الكمي والنوعي مستعينين في ذلك ببرنامج الاكسال. ونظرا للمنهجية التي اعتمدها والتي كانت تهدف إلى تغطية مختلف المنهجيات في التدخل وعلى شمولية مختلف مناطق الجمهورية، ونظرا لأن عديد المشاريع هي في الواقع عينة من برنامج يشمل كل المناطق، لم يفق عدد المشاريع المدروسة الخمسة عشر. وبالطبع لا يسمح هذا العدد باستعمال تقنيات احصائية متقدمة لتحليل المعطيات. لذا اكتفينا بالتحليل الوصفي للمعطيات مبرزين أهم التوجهات المعتمدة في تونس لادماج المرأة اقتصاديا. وتظهر نتائج المسح بالأرقام في الجداول الملحقة وفي الأشكال البيانية ضمن نص التحليل النوعي في الفقرة التالية.

6. نتائج المسح

6.1 حجم الفئة المستهدفة، التنفيذ

تمثل المشاريع المستهدفة للمرأة أساسا 60 بالمائة من العينة كما يبدو في **الجدول رقم (6.1)** وفي الشكل الموالي. أما المشاريع التي تمثل فيها المرأة هدفا فرعيا فهي مشاريع حكومية تنمية تهم قطاعا معينا كالصناعات التقليدية أو منطقة جغرافية تشكو نقصا في الموارد الطبيعية والبنية الأساسية والحركية الاقتصادية كمشاريع التنمية المندمجة. أما الجمعيات الأهلية ففيها من تشتغل لغايات تنمية عامة وفيها من تعمل على مقاومة الفقر في بعض المناطق و تهتم بتكوين المرأة ومساعدتها على المبادرة بنشاط اقتصادي يمكنها من حياة أفضل هي وأسررتها.

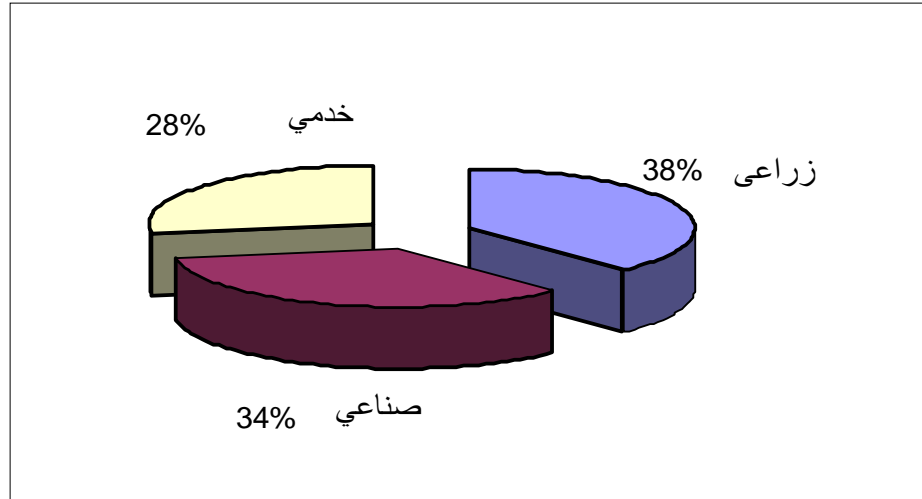
شكل بياني رقم (6.1):- المرأة هدف رئيسي / فرعي



تتوزع الأنشطة الاقتصادية مجال تدخل المشاريع على القطاعات الثلاثة بشكل متقارب كما يبدو في **الجدول رقم (6.2)** وفي الشكل الموالي. والمقصود بالمجال الصناعي هو الصناعات التقليدية التي يعتمد عليها من طرف 10 مشاريع على 15 لتكوين المرأة وتمكينها من بعث مشاريع وخلق موارد الرزق ومقاومة الفقر في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة بالمدن. وكثيرا مايتدخل المشروع في أكثر من قطاع فيجمع بين تدعيم وتطوير النشاط الفلاحي وتوفير المساعدة للنهوض بالصناعات التقليدية مثلا، أو يوفر القروض للنساء الاتي يقدمن على مشروع تجاري في المدينة ويروجن بفضله انتاجهن اليدوي. وبما أن المشاريع ترمي في النهاية إلى ادماج نشاط المرأة في الدورة الاقتصادية، فإن الجانب التجاري الذي يتمثل في ترويج الانتاج حاضر في كل مشروع إما بصفة مباشرة أوغير مباشرة. من المعلوم أيضا أنه لما

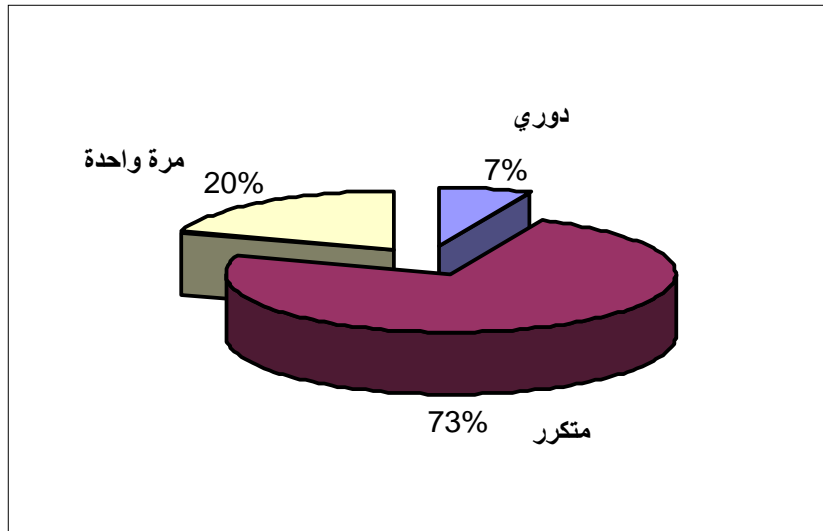
يكون النشاط الاقتصادي النسوي مغمورا في القطاع غير المهيكل وغير المرئي فإن انتاجه يستهلك أحيانا من طرف الأهل دون دخل أو أجر يدفع للمرأة أو يوجه الرجل (الزوج أو الأب أو أحد الأقارب الآخرين) وليس للمرأة مراقبة على مردود عملها. من هنا تبدو أهمية الربط بين مساعدة المرأة على التمكن من وسائل الانتاج وعلى التحكم أيضا في عملية الترويج.

شكل بياني رقم (6.2):- الأنشطة مجال تدخل المشاريع



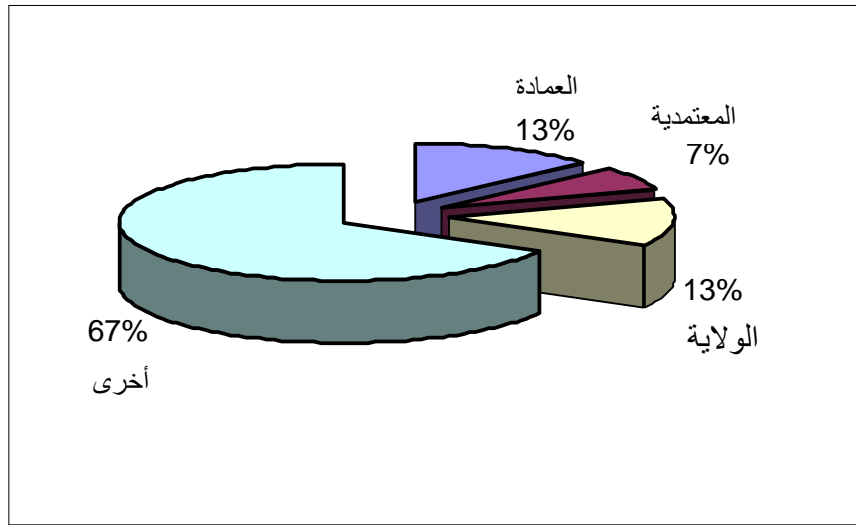
يطغى على أربعة أخماس مشاريع العينة صبغة الاستمرارية حيث تمثل المشاريع المتكررة 73 بالمائة من جملة العينة التي تحتوي على مشروع واحد دوري وثلاثة مشاريع نفذت مرة واحدة كما يبدو في الجدول رقم (6.3) وفي الشكل الموالي. وفي استمرارية المشروع دليل على نجاحات يمكن أن تأتي أسبابها من مصادر مختلفة : القدرة على تعبئة الموارد المالية، خلق حركة تنمية جديدة بالمنطقة تثير الطلبات وتحفز على الاستمرار، ارتباط المشروع بوجود مؤسسة قائمة خاصة عندما تكون هذه المؤسسة حكومية.

شكل بياني رقم (6.3):- استمرارية المشاريع



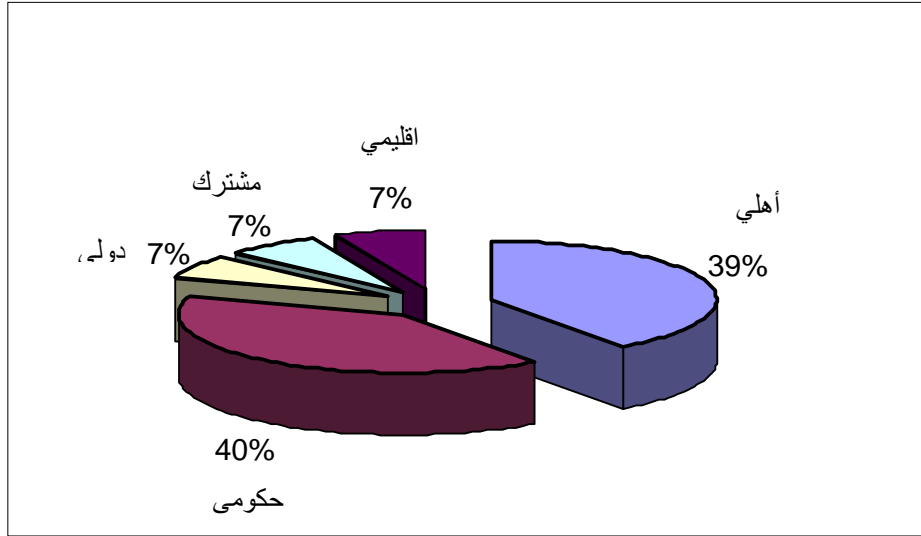
وفيما يتعلق بالتغطية الجغرافية يلاحظ أن هناك **قلة من المشاريع (5 من 15) التي تعتمد منطقة محددة إداريا** (عمادة، معتمدية، ولاية) أما الأغلبية (10 من 15) فهي " تقتطع " منطقة تدخلها حسب معطيات جغرافية : واحات جبلية، واحة تتقاسمها أكثر من ولاية، منطقة جغرافية تختص بعوامل طبيعية / بشرية معينة وتمتد على أكثر من ولاية، منطقة من ولاية واحدة تمتد على أكثر من معتمدية، أحياء فقيرة محيطة بالمدينة... هذا إن لم تكن الجمهورية بكاملها (انظر الجدول رقم(6.4) والشكل الموالي)

شكل بياني رقم (6.4):- التغطية الجغرافية للمشاريع



أكثر من ثمانين بالمائة من عينة المشاريع المدروسة تنفذها جهات وطنية بالمساواة تقريبا بين المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية (39% حكومي و40% أهلي) وهو ما يجسم **سياسة إرادية وطنية** خاصة بمقاومة الفقر والإقصاء تعتمد على آليات قانونية ومؤسسية وعلى مبادرة المجتمع المدني وكذلك أيضا على **الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي وأحيانا الدولي لتنفيذ المشاريع ذات الصلة.** (انظر الجدول رقم (6.5) والشكل الموالي)

شكل بياني رقم(6.5):-_الجهة المنفذة

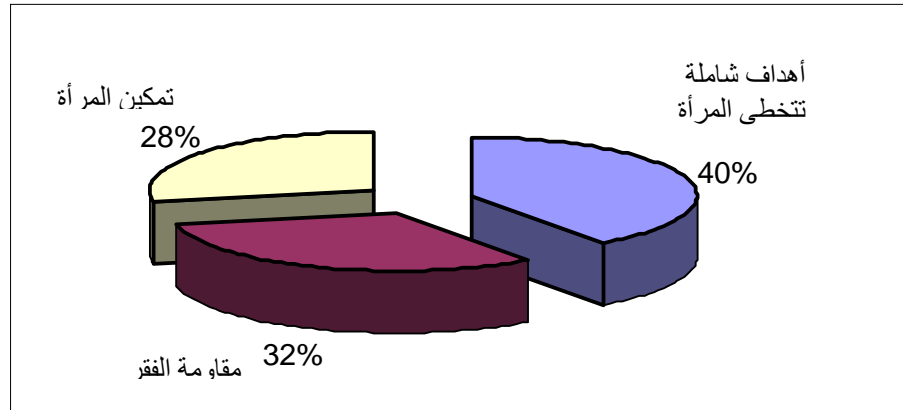


تعددت الأهداف الرئيسية للمشاريع، وكان لابد من تصنيفها حتى تتضح أكثر التوجهات العامة المتخذة من طرف الساهرين على المشاريع. واعتمادا على قراءة تحليلية للأهداف حددنا ثلاثة أصناف لها:

- **الأهداف الشاملة التي تتخطى المرأة أو تبحث من خلال مساعدة المرأة عن النهوض باقتصاديات منطقة كاملة أو بقطاع اقتصادي، أو العمل على تجسيم رؤية معينة للتنمية :** خلق ودعم ديناميكية جماعية بالمنطقة، ايجاد تكامل بين القطاعات المشغلة بالجهة، الحد من النزوح، ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، التنمية المستدامة، تنمية قطاع الصناعات التقليدية.
- رغم أن هذه الأهداف تتخطى المرأة فإنها تحمل في طياتها ضمنا اعتبار **أن للمرأة دور هام في تحقيق التنمية** وكذلك اعتبار أنها تمثل في بعض الحالات المدخل الرئيسي الذي من خلاله تعالج بعض القضايا الاقتصادية (مقاومة الفقر وتحسين ظروف العيش) والاجتماعية (تمكين السكان بالمنطقة) أو الثقافية (الحفاظ على موروث الصناعات التقليدية، تميم هذه الصناعات وجعلها تنعكس على قطاع السياحة)
- **مقاومة الفقر وتحسين ظروف عيش المرأة :** تنمية الموارد الاقتصادية، إيجاد مورد رزق للمرأة،
- **تمكين المرأة والنهوض بها من خلال الشغل والمشاركة في الحياة العامة :** التمكين، الإدماج في عملية التنمية، التعبير عن الذات، فتح الفرص أمام المرأة، تطوير قدرات المرأة، مقاومة البطالة التي تتعرض لها المرأة صاحبة كفاءة مهنية.

كما يظهر في **الجدول رقم (6.6)** وفي الشكل الموالي، تتوزع العينة بنسبة 40 بالمائة على الهدف الرئيسي الأول وبنسبة 60 بالمائة على الهدفين الثانين بصفة شبه متساوية. وتجدر الإشارة إلى شيئين هامين لهما دلالة بالنسبة لتصور المشاريع : **وجود واضح لهاجس تمكين المرأة واعتبار المرأة عنصرا فاعلا واستراتيجيا في النهوض باقتصاديات منطقة وانجاح سياسات تنمية مستدامة.** وهذا في حد ذاته طرح مجدد لتصور المشاريع الاقتصادية الموجهة نحو المرأة لا يقتصر على إخراج المرأة من وضع متردي نتيجة الفقر والتمييز بين الجنسين فحسب، وإنما يعتمد على تمكينها ومساهمتها الفاعلة في تغيير الأوضاع المحلية والجهوية والوطنية أيضا حسب طبيعة المشروع.

شكل بياني رقم(6.6):- الأهداف الرئيسية للمشاريع



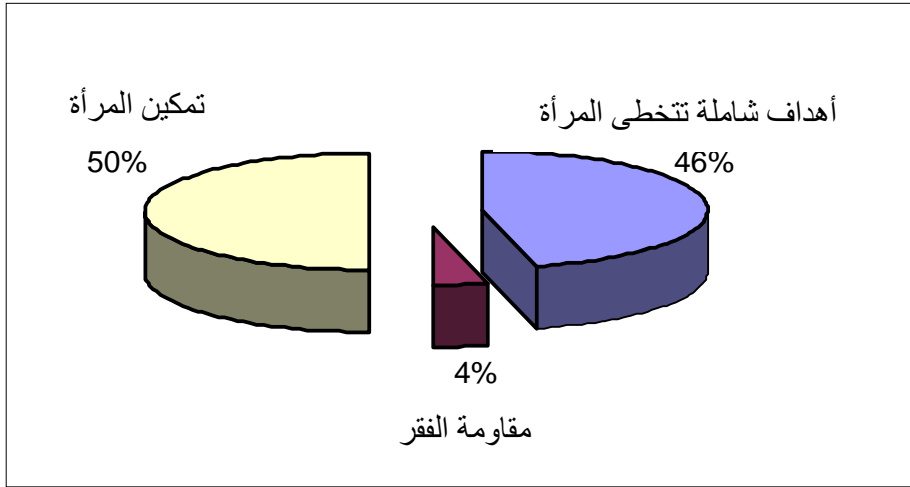
تتنوع الأهداف الفرعية لكنها في النهاية تتمحور أساسا حول صنفين هما:

- **الأهداف الشاملة التي تضم زيادة على مصلحة المرأة مصالح المجموعة :** التوعية الصحية، ادماج المرأة في العمل الجمعياتي، ادماج المرأة في العمل الاقتصادي، ادماج المرأة في المسار التنموي كشريك كامل الحقوق والواجبات، المحافظة على المياه والتربة، حماية وتطوير الأراضي الغابية، تنمية الإنتاج الحيواني، **إحداث هياكل ريفية** وتمكينها من استغلال أمثل للموارد الطبيعية بصفة مستدامة وتشاركية، المساهمة في تقليص نسبة الفشل المدرسي، تلبية حاجيات الحرفيين، تطوير القطاع الحرفي وجودة انتاجه، الاستدامة والتنمية الذاتية المحلية، حماية الواحات وتنمية السياحة بها، تعزيز التكامل بين البرامج الحكومية وغير الحكومية.
- **الأهداف الرامية إلى تمكين المرأة:** تنويع مجالات الشغل للمرأة، احداث توازن بين المرأة والرجل في تسيير المشروع الاقتصادي، تكوين وتأهيل المرأة لجعلها قادرة على بعث المشاريع الصغرى، تنمية الثقة في النفس لدى المرأة، دعم استقلاليتها، ايجاد

إطار للتعبير عن نفسها خارج إطار الأسرة، مقاومة البطالة النسائية، انتفاع المرأة من الدعم الفني.

أما مقاومة الفقر كهدف فرعي فلا نجده إلا في حالة واحدة من العينة (انظر الجدول رقم (6.7)).

شكل بياني رقم(6.7):- الأهداف الفرعية للمشاريع



إن قراءة في مختلف الأهداف الفرعية وكذلك الرئيسية تبين اتساع مجالات الاهتمام بقضايا المرأة، رغم أن المشاريع الاقتصادية إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار حماية الطبيعة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وكذلك التكوين وتغيير العقلية وتعزيز القدرات النفسية وتنمية الشخصية عند المرأة. هذا التنوع في الأهداف ينعكس حتما على إنجازات المشاريع.

6.2 أنشطة المشاريع، التمويل، الفئات المستهدفة، الإنجازات الفعلية

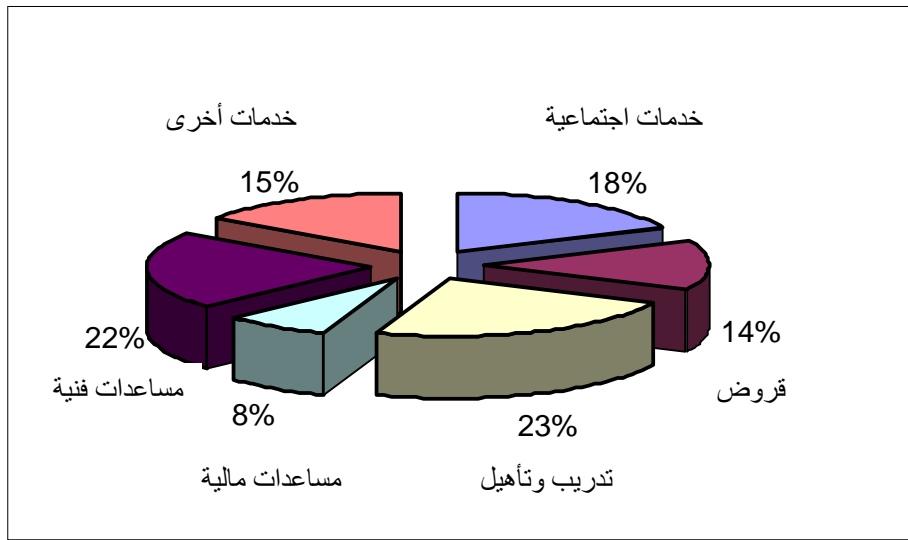
تتعدد أنشطة المشاريع ولكن يبدو التركيز على التدريب والتأهيل والمساعدة الفنية أي الخدمات، أكثر منه على تقديم المساعدات المالية أو العينية وكأن الفلسفة المسيطرة هي التمكين عبر الاحاطة وتطوير قدرات المرأة (انظر الجدولين رقم (6.8) و رقم (6.9) والشكلين المواليين).

يبقى أن كل مشروع تقريبا يبتكر أنشطة خاصة به انطلاقا من أهدافه وتمثلاته للنهوض بالمرأة ودفع النشاط الاقتصادي النسوي وتثمينه.

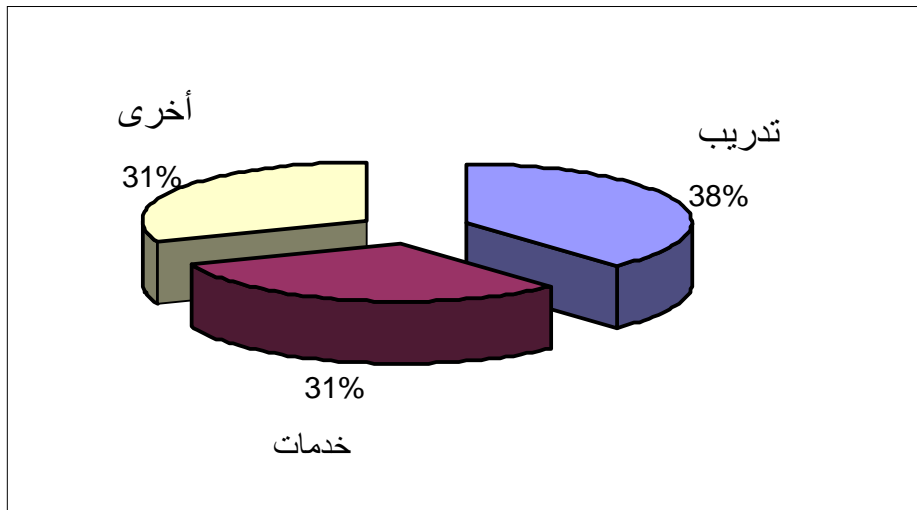
هذه الأنشطة هي : أنشطة لمرافقة المنتفعين ولمساعدتهم على اكتشاف ذواتهم ومحيطهم، المساعدة على التصرف في القروض الصغرى، إنجازات خاصة بالديوان الوطني

للصناعات التقليدية (مساعدة الحرفيين للمشاركة في التظاهرات المحلية والدولية، تنظيم مسابقات للتشجيع على الابتكار مع اسناد جوائز، توفير امتيازات للحرفيين وحوافز لتدعيم القطاع) ، توفير فضاء مفتوح للتواصل بين النساء وتنظيم أنشطة ترفيهية، تنظيم أنشطة اعلامية وترفيهية، تنظيم معارض، التدخل لدى القائمين على القطاع السياحي لتسويق المنتج المحلي، جمع وترويج المنتج، احداث هيئات تنمية محلية وتأطيرها، التكوين والتوعية الصحية للمرأة، الإحاطة بالمنفعة عند بعث المشروع، القيام بدراسات وأبحاث.

شكل بياني رقم(6.8):- أنشطة المشاريع



شكل بياني رقم(6.9):- الانجازات الفعلية للمشاريع

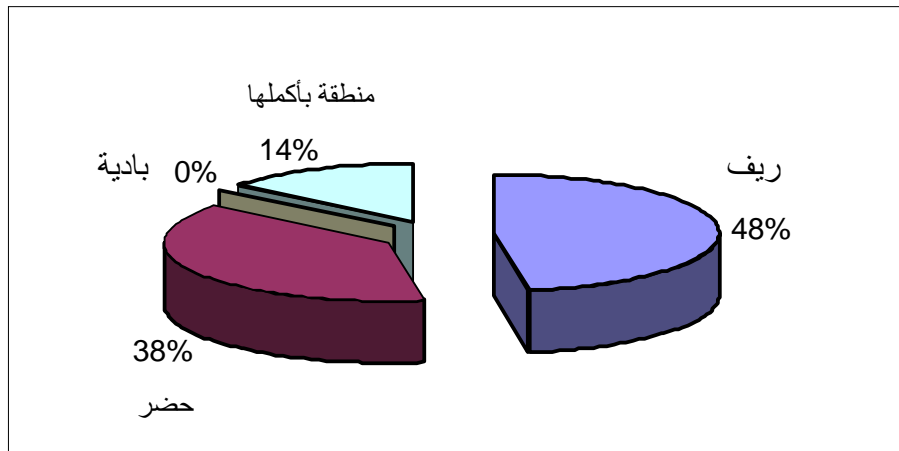


تشتمل العينة على 3 مشاريع تستهدف سكان منطقة بأكملها أما البقية فهي تستهدف فئات موزعة بصفة متقاربة بين المدينة والريف مع العلم أن بعض المشاريع تستهدف سكان الريف والمدينة بدون تمييز. يوحي هذا التوزيع بأن **العامل الجغرافي ليس هو العامل** الذي يوجه بالأساس المبادرات لما يتعلق الأمر بالبعد الاقتصادي. وكذلك الأمر بالنسبة للحالة الاقتصادية فلا نجد في العينة إلا 6 مشاريع تستهدف صراحة الفئات محدودة الدخل ؛ ولا يفرق أي مشروع بين المتزوجة أو العزباء أو المطلقة أو الأرملة.

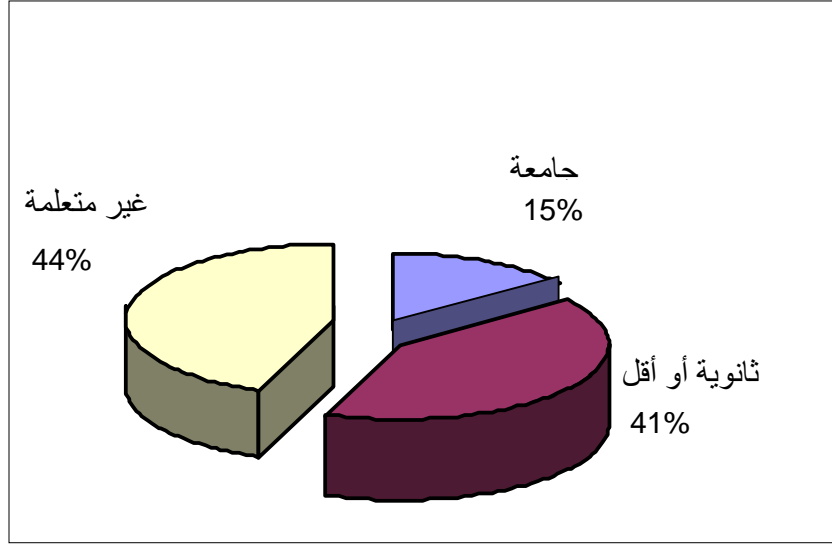
أما المعايير التي تبدو ذات أهمية لغالبية المشاريع فهي **مستوى التعليم والحالة الوظيفية والقدرات الذاتية** : 44 % من المشاريع تستهدف غير المتعلمات و 41 % من الاتي لهن مستوى ثانوي أو أقل ؛ 43 % من المشاريع يستهدفون نساءا يشتغلن لحسابهن الخاص و36 % لا يشتغلن.

ومن المعايير الأخرى المعتبرة في اختيار الفئة المستهدفة ما يلي : امتلاك مهارة في اختصاص ما، توفر مشروع وقابلية انجازه، مدى الرغبة في بعث مشروع خاص، توفر اتفاقيات مع جمعيات أهلية أو مؤسسات اقتصادية. (انظر الجداول رقم(6.10) إلى رقم (6.13) والأشكال الموالية)

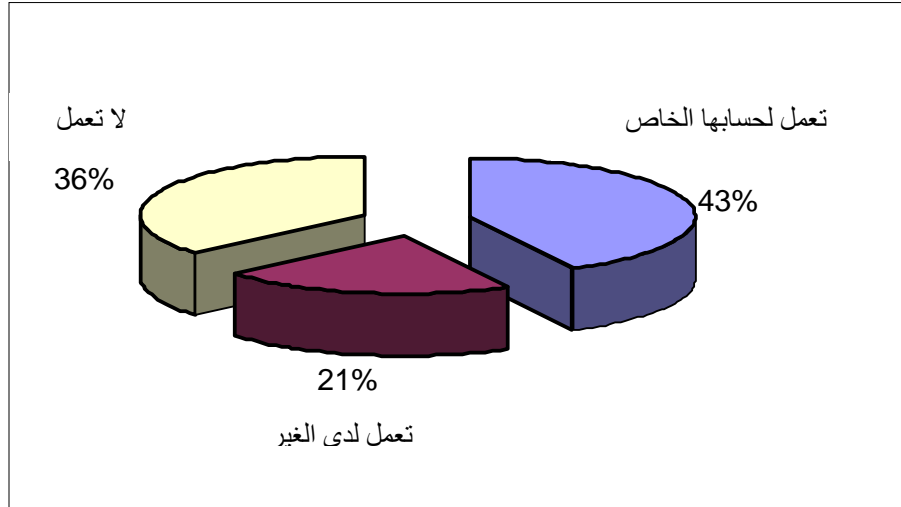
شكل بياني رقم(6.10):- الفئات المستهدفة جغرافيا



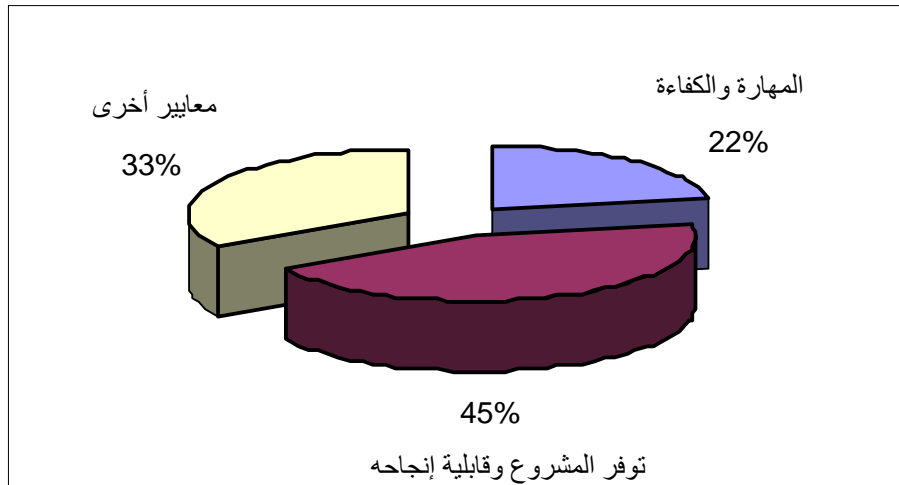
شكل بياني رقم(6.11):- الفئات المستهدفة تعليمياً



شكل بياني رقم(6.12):- الفئات المستهدفة وظيفياً



شكل بياني رقم(6.13):- معايير أخرى

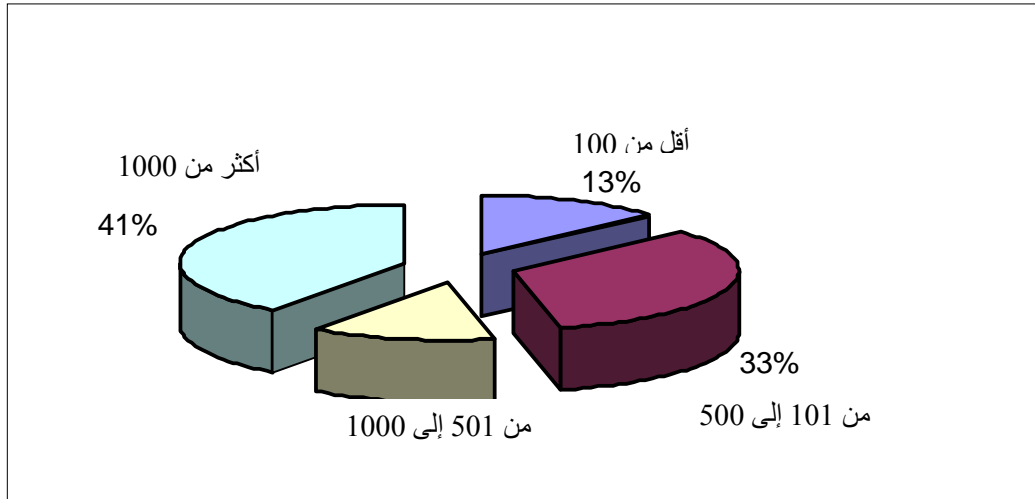


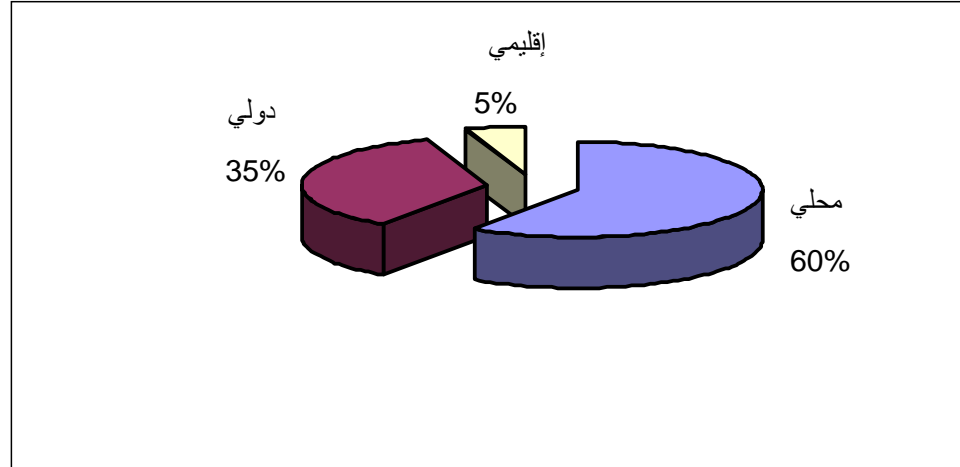
لاحظنا فيما سبق أن من أهم مبادئ فلسفة المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة بتونس هو **مبدأ التمويل على الذات** وينعكس هذا المبدأ أيضا على مصادر التمويل حيث أن الاعتماد على التمويل الخارجي سواء كان دوليا أو إقليميا لا يتجاوز الأربعين بالمائة من جملة المصادر. ويبقى أكبر ممول هو الدولة بالتساوي مع القطاع الخاص والقطاع الأهلي. وما يلفت الانتباه هو أنه رغم تنوع أحجام الفئات المستهدفة فإن ثلاثة أرباع المشاريع تشتترط مساهمة المنتفعات بقسط من التمويل الذاتي حتى وإن كان عينيا. (انظر الجداول رقم (6.14) ورقم (6.15) ورقم (6.16) والأشكال الموالية)

ويعلق بعض المستجوبين على عملية التمويل بالإشارة إلى طرق العمل المتوخاة لضمان النجاح في سير المشروع ، وكذلك على بعض الصعوبات.

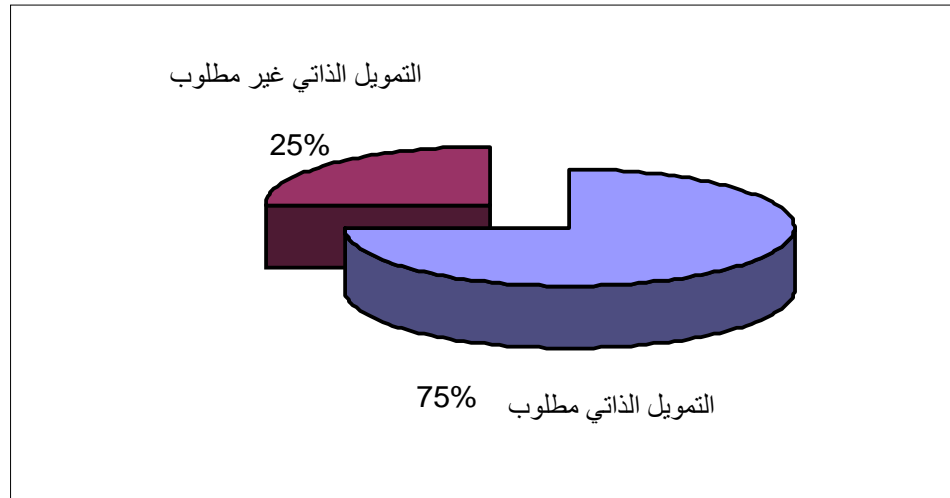
لاحظ بعضهم أنه **لما يكون التمويل أجنبيا فإن تكلفة الخبراء الأجانب تحمل على المشروع وهذه التكلفة باهضة**. ويعمد بعض الساهرين على المشاريع إلى تقديم القروض بتدرج حتى تختبر المرأة المنتفعة بها ، **ويتدخل بعضهم لدى جهات أخرى لمساعدة المرأة على الانتفاع بالآليات المتوفرة**. و يرى البعض الآخر أنه لما تلعب الجمعية دور الوسيط فهي تجد صعوبات في الحصول على التمويل. ولكن البعض الآخر يعمل على الجمع بين التمويل الدولي والآليات الحكومية المتوفرة والبحث عن التمويل من عدة جهات.

شكل بياني رقم(6.14):- حجم الفئة المستهدفة





شكل بياني رقم (6.16):- اشتراط تمويل ذاتي



7. التوصيات المستقبلية : الإمكانيات` التحديات والقضايا الأولى بالمواجهة

اشتملت الاستمارة على أسئلة تستقي آراء الساهرين عن الشاريع، فيما يخص تقييمهم لها وما يمكن أن تكون عليه الاستراتيجية المستقبلية لتصور المشاريع وتحسين أدائها. وقد لقيت الأسئلة في هذا الموضوع أجوبة من كل الذين شملتهم الاستمارة وذكروا ما لكل مشروع من نقاط قوة ونقاط ضعف.

فيما يتعلق بنقاط القوة صنفتنا الأجوبة إلى 5 أصناف :

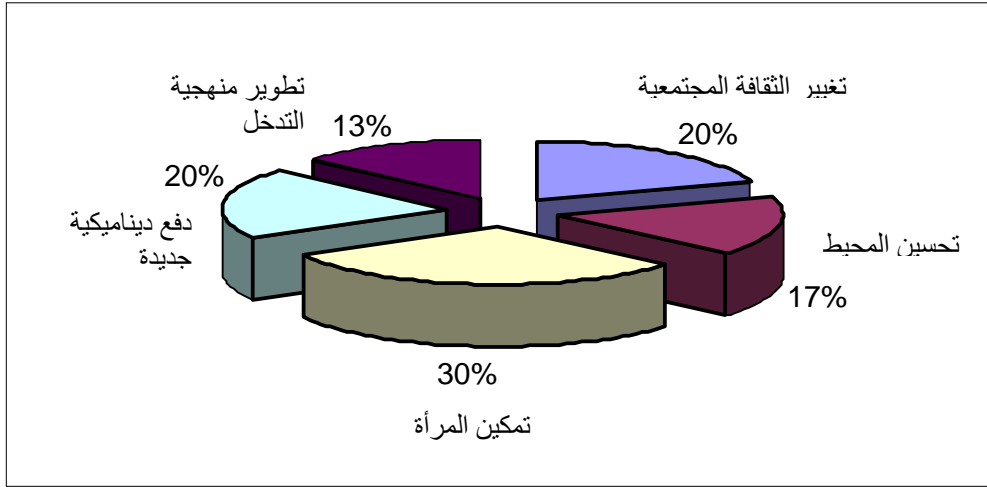
- **تغيير الثقافة المجتمعية** : خلق الوعي وتغيير الاتجاهات لدى المرأة، خروج المرأة للفضاء العمومي، مساهمتها في العمل الجمعياتي، مشاركتها في العمل التنموي وفي أخذ القرار، نشر وترسيخ قيم المسؤولية والتعويل على الذات.
- **تحسين مكونات المحيط المادي العام** : تحسين البنية الأساسية بالمنطقة، تركيز ثقافة التجارة العادلة، تقرب خدمة طباعة الزربية من الحرفيات
- **تمكين المرأة** : تطوير قدرات التصرف لدى الحرفيات، تطوير قدرات التنظيم والعمل الجماعي، إبراز إسهام المرأة في الانتاج الحرفي، تثمين ابداع المرأة، إعطاء الحرفية الفرصة للمشاركة في المعارض والحصول على امتيازات، تمكين المرأة من أدوات الإنتاج وتحسين الدخل.
- **دفع ديناميكية اجتماعية واقتصادية جديدة** : تكوين هيئات ريفية للتزويد والترويج، ضمان تسويق منتوجات الحرفيات، تحسين جودة المنتج، استخلاص القروض بنسبة 99 بالمائة، ايجاد فرصة للمستفيدات للتعبير عن حاجياتهن، جعل المستفيدات يشعرن بامتلاك فضاء مشترك.
- **تطوير منهجية التدخل وتحسين نجاعته** : المعرفة الجيدة لمنطقة المشروع والإحاطة للصيقة بالمنتفعات، القدرة على اكتشاف حاجيات المتساكنين ودفع حركية تنمية محلية، المرونة التي تجعل المشروع ينسجم مع الديناميكية المحلية مع التزامه بمبادئ استراتيجية دقيقة، ادماج مقارنة النوع وتطوير طرق التدخل الميداني للأعوان.

تتوزع الأجوبة بصفة متقاربة نسبيا على كل الأصناف المذكورة غير أن التمكين يضم أكبر نسبة من الإجابات (30 %) (انظر الجدول رقم 7.1) والشكل الموالي).

و يبدو من الأهمية بمكان الصنف الخامس من الأجوبة الذي يشير إلى التعلم الحاصل من خلال تسيير المشاريع وما ينجر عنه من تحسين الأداء وأقلمة مناهج التدخل مع الوسط الاجتماعي

المستهدف ، وهو، حسب رأي المستجوبين، ما يجب أخذه بعين الاعتبار عند استنباط مشاريع جديدة وتعزيز نجاعة وفاعلية المشاريع القديمة، ذلك أن ممارسة التدخل والتفاعل مع المنتفعين بالمشاريع ينمي قدرات المتدخل. بقي التفكير في المنهجية الملائمة لتدوين المعرفة الحاصلة وترجمتها إلى طرق عمل قابلة للنشر حتى تعم الفائدة .

شكل بياني رقم(7.1):- نقاط القوة



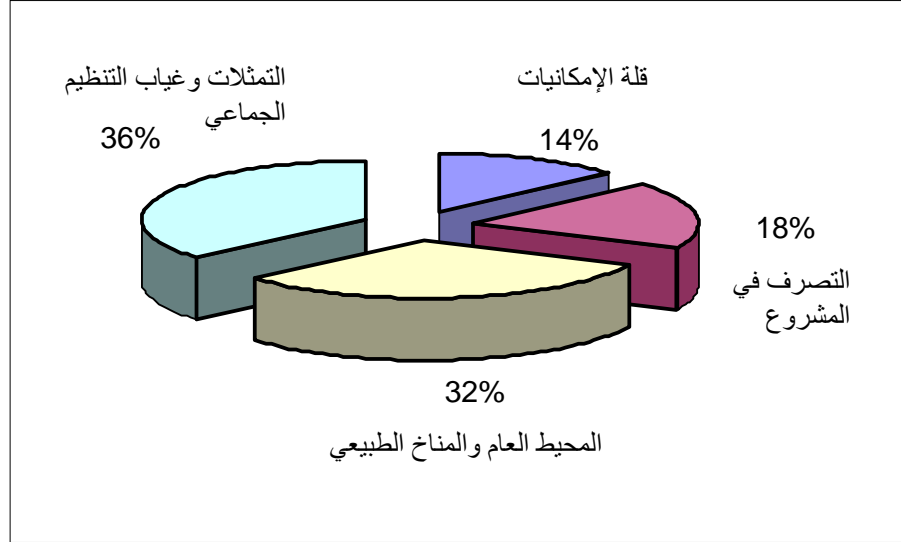
أما سلبيات المشاريع فإن اغلب ما أشير إليه يتعلق بالمحيط المادي والاجتماعي وما يشكو منه من نقائص وتمثلات تعيق التطور وبخاصة تغيير أوضاع المرأة. صنفتنا السلبيات المذكورة إلى أربعة أصناف وهي :

- **قلة الامكانيات المادية والبشرية** : صعوبة الحصول على التمويل، قلة الموارد البشرية
- **التصرف في المشروع** : قلة تحفيز العاملين بالمشروع على الإحاطة بالمستفيدات، النقص في الإعلام، عدم التنسيق بين المتدخلين، الاختيار العشوائي للمستفيدات
- **المحيط**: المناخ الطبيعي، النقص في الخدمات، الوضعية العقارية غير المسواة، تسلط الوسطاء
- **التمثلات وغياب القدرة على التنظيم الجماعي** : النظرة الدونية للنشاط الحرفي، تسلط الرجل على المرأة، فشل التجارب السابقة.

يلاحظ أن أهم السلبيات المشار إليها ليست مالية ولا مادية وإنما ترتبط بالعقليات وبخضوع المرأة لسيطرة الرجل وكذلك بالظروف القاسية للمحيط الذي يعاني من صعوبات مناخية

وقلة في الخدمات وإطار قانوني للنشاط الاقتصادي غير مكتمل (انظر الجدول رقم (7.2) والشكل الموالي).

شكل بياني رقم(7.2):- نقاط الضعف



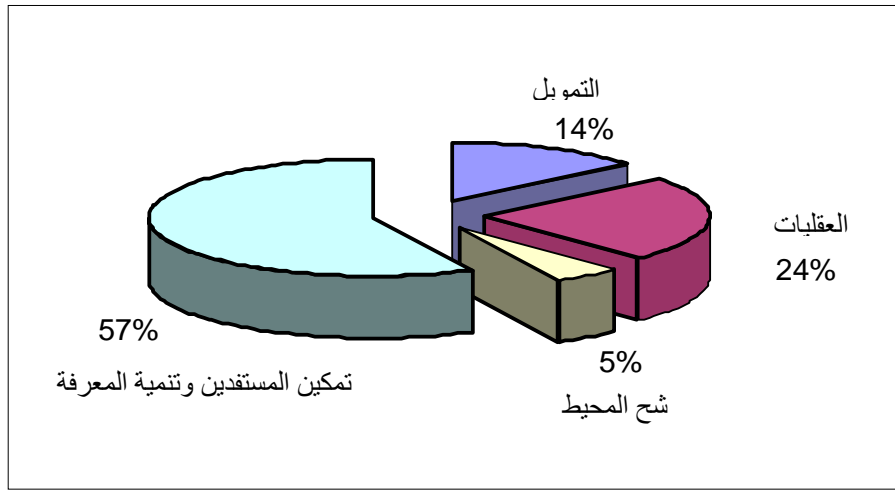
تتعرض المشاريع إلى تحديات تعطل سيرها إن لم تتوفر القدرة على رفع هذه التحديات. صنفا التحديات المذكورة من طرف المستجوبين إلى أربعة أصناف لكن أكثر من نصف الأجوبة تتمحور حول تمكين المستفيدين وتنمية معارفهم (انظر الجدول رقم (7.3) والشكل الموالي). و فيما يلي التحديات المذكورة :

- **التمويل**
- **العقليات** بما في ذلك تلك الموجودة لدى الهياكل الادارية وأصحاب القرار: الكل يبحث عن وظيفة حكومية، عقلية التواكل، عقليات أصحاب القرار المعنيين بالمشروع
- **شح المحيط** من حيث الموارد والبنية الأساسية والخدمات : اختلال التوازن بين القطاعات بالجهة، عدم اثبات الملكية العقارية، وجود الوسطاء المتطفلين على القطاع المعني بالمشروع، عدم تطبيق القوانين من مختلف الأطراف، عدم الحصول على المعلومات اللازمة
- **تمكين المستفيدين وتنمية المعرفة والقدرات** : عدم توفر وسائل النقل، صعوبة خروج المرأة من البيت، الحاجة إلى تنمية الموارد والمعرفة في المجتمع الريفي، الحاجة إلى توسيع مجال تدخل المشروع، الحاجة إلى ضمان الأثر الإيجابي للمشروع على مستوى الذات زيادة عن الأسرة، الوصول إلى استغلال قطاع الصناعات التقليدية دون تدخل الدولة، جعل المستفيدات قادرات على تسيير الفضاء المخصص لهن دون

تدخل الساهرين على المشروع، التكوين في مجال الجودة، صعوبة تطبيق قوانين الجهة الأجنبية الممولة.

و ما يمكن ملاحظته من خلال قراءة للتحديات المذكورة أنها تتخطى أهداف وامكانيات المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة، مثال على ذلك الخاصيات المادية والاجتماعية للمنطقة المستهدفة. لذا يتطلب رفع هذه التحديات تدخل جهات مختلفة، خاصة الحكومية منها، لتوفير البنية الأساسية أو تسوية الأوضاع العقارية، أو التكوين والإعلام لتغيير العقليات مما يجر إلى اعتبار التأثيرات الجانبية لكل مشروع وتقييمه لا من خلال انجازاته فحسب وإنما من خلال التطور العام الحاصل للمجموعة السكنية أو المنطقة المعنية.

شكل بياني رقم(7.3):- التحديات



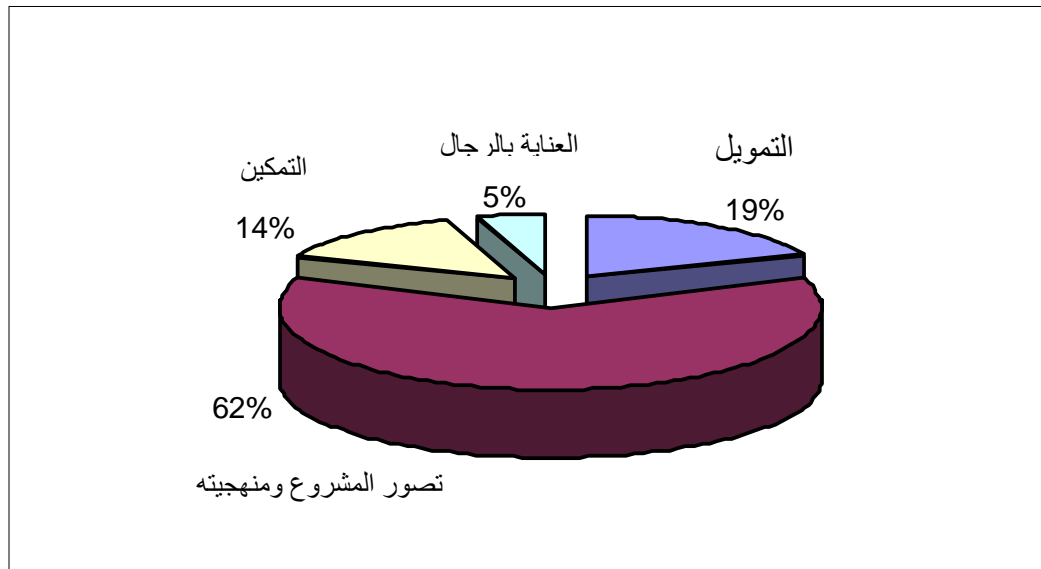
7.1 القضايا الأولى بالمواجهة

يبدو أن القضايا الأولى بالمواجهة حسب المستجوبين تتعلق أساسا بمنهجية وتصور المشاريع وفي هذا نقد ذاتي. ولعل هذه النتيجة ترتبط بالصعوبات التي تتعرض لها بعض المشاريع التي وقع تصورها دون معرفة جيدة لخصائص المجموعة والمنطقة المستهدفة. كما أن كل مشروع هو فرصة للتعلم ويبقى العمل على تدوين المعرفة التي حصلت من خلال مختلف التجارب وتحليلها ونشرها، قضية مطروحة.

وقع تصنيف الإجابات عن السؤال الخاص بالتحديات إلى أربعة أصناف وهي :

- **التمويل:** تمويلات قارة وأكبر حجما
- **تصور و منهجية التصرف في المشروع :** توفير المعلومات الكافية عن منطقة التدخل، تنوع القروض حسب المشاريع وحسب المستهدفين، تطوير الخدمات غير المادية المرافقة، إعطاء الأولوية لتكوين هيكل محلي يكون هو الجهة التي يتعامل معها المشروع ، الاعتماد على الاستشارات الفنية والدراسات الميدانية لخصائص المنطقة قصد تحديد المنتفعات ونوعية المشاريع، العمل بالإشتراك مع القطاع الخاص، وضع خطة لمراحل انجاز المشروع حتى تضمن نجاعته، تقرب خدمات المشروع من المنتفعات، تقييم المشروع
- **التمكين :** إعطاء الحرفيات القدرة على حسن اختيار المنتج حسب طلب السوق، الاهتمام بالتكوين قبل الانتاج، تنمية القدرة على التنظيم الجماعي، تنمية القدرة على الابتكار
- مزيد العناية بالرجال (انظر الجدول رقم (7.4) والشكل الموالي)

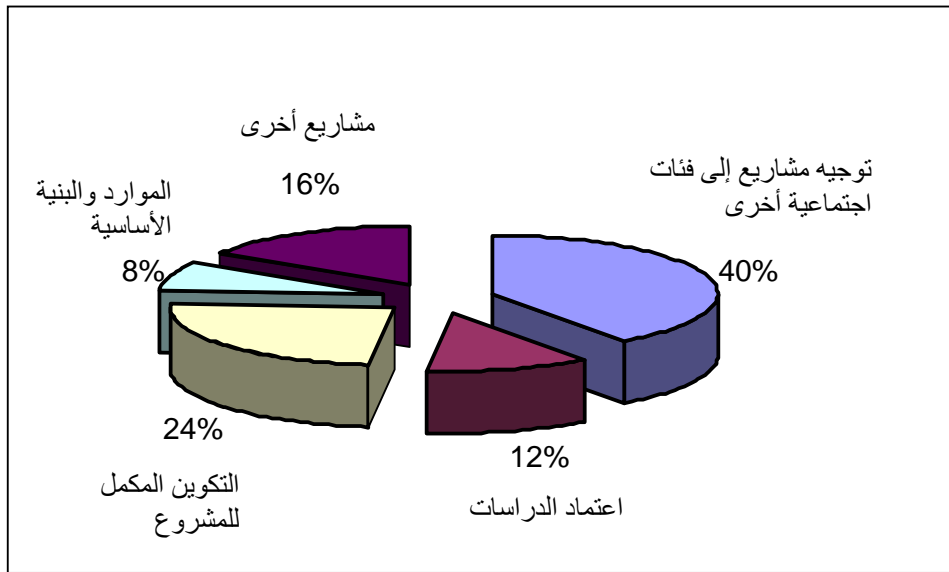
شكل بياني رقم(7.4):- القضايا الأولى بالمواجهة



عندما سئل الساهرون على مشاريع العينة عن المشاريع الأولى بالرعاية مستقبلا كان من المتوقع أن يشيروا إلى ما يهم المرأة بالأساس لكن الإجابات ذكرت في أغلبها **العناية بفئات اجتماعية** أخرى التى تثقل وضعيتها غير المرضية كاهل المرأة كالمسنين والعاطلين عن العمل والفتيات المنقطعات عن التعليم... وهناك أيضا طلب للقيام بالدراسات والعناية بالموارد الطبيعية والبنية الأساسية (انظر الجدول رقم (7.5) والشكل الموالي). وقد صنفتنا الإجابات إلى خمسة أصناف وهي :

- **المشاريع التي تعنى بفئات أخرى غير المرأة** : الفتيات المنقطعات عن التعليم قبل سن 16 سنة، الشباب وتعيده على العمل الجمعياتي، ظاهرة البطالة المطولة لدى الشباب، العزوبة المطولة لدى الفتيات، المسنين، الطفولة في المناطق الريفية
- **اعتماد الدراسات** حول المهن الواعدة والمهن الصغرى وحاجيات المنطقة وخصائصها قبل الدخول في بعث المشاريع
- **التكوين المكمل للمشروع** : تنمية القدرات على العمل الجماعي، توفير التكوين حسب المؤهلات، التكوين في مجال التسويق وفي مجال النوع الاجتماعي، وفي مجال تسيير المشاريع الصغرى
- **الموارد والبنية الأساسية** : التصرف في الماء، تدعيم البنية الأساسية
- **مشاريع أخرى** : تركيز محاضن للأطفال، تعبئة رؤوس الأموال المتوفرة للاستثمار بالمنطقة، توفير القروض الصغرى، الحد من الروتين الإداري.

شكل بياني رقم (7.5):- المشاريع الأولى بالرعاية



7.2 قطاعات المرأة التي يجب أن تستهدف بالمشاريع بتونس

إن قطاع المرأة بتونس يختص بوزارة كاملة والوزيرة هي عضو بالحكومة وهذا يجسم اعتماد مقاربة النوع في جميع القطاعات خاصة منها التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى مستوى المؤسسات فقد سنت العديد من القوانين التي تفرض المساواة بين المرأة والرجل في جميع ميادين الحياة، إلا أن المجتمع لا يتغير بالسرعة الموازية للإصلاحات التشريعية. إن من القضايا التي يمكن أن تطرح في هذا المجال، مسألة القيم والتمثلات الاجتماعية المتمسكة بالتقسيم التقليدي للأدوار خاصة في المناطق الريفية مما يشل حركة المرأة خارج المجال الأسري ويمنعها أحيانا من تعاطي نشاطا اقتصاديا أو، وربما الأخطر من ذلك، يمنعها من الانتفاع بنتائج مجهوداتها لما يتم بيع ما صنعتها بيديها من طرف أحد الرجال من أقاربها يكون ربما زوجها نفسه الذي لا يرى مانعا في بعض الحالات من التصرف في المقابل التي حصلت من البيع.

ومن القضايا الأخرى الجديرة بالمواجهة هي التمييز السلبي ضد المرأة في مجال التشغيل من حيث تفضيل الرجل عن المرأة عند الانتداب أو التكوين المستمر أو الترقية خاصة في الوظائف العليا أو تلك التي تتطلب مستوى عاليا من الكفاءة كمهن الهندسة والاقتصاد والإدارة. وهذه ظاهرة متواترة بالخصوص في القطاع الخاص حسب بعض الدراسات الميدانية. والقضية التي ستطرح بشدة تتمثل في ذلك التناقض بين تكاثر المتمدرسات بالجامعات التي بلغت إلى اليوم نسبة 53% من جملة الطلاب، وقلّة استعداد قطاع التشغيل لانتداب حاملات الشهادات العليا بالنسبة الذي يتناسب مع تطور عددهن. ومن شأن هذا التناقض أن يجرف الفتيات وأسرهن إلى العزوف عن الاستثمار في التعليم الجامعي.

إن المرأة منذ القدم تقوم بأنشطة إنتاجية من صناعات تقليدية وتحويل مواد غذائية، اليوم خرجت العديد من النساء بهذه الأنشطة إلى السوق ولكنهن في كثير من الأحيان يتعاطين نشاطهن التجاري في القطاع غير المهيكل فيبقى عملهن مهمشا ولا يتمتعن بالامتيازات المختلفة التي وضعها المشرع لتشجيع على الاستثمار وبعث المشاريع.

إن بعث المشاريع أصبح من الوسائل الهامة المعتمدة في مختلف الدول لمجابهة البطالة. من المطلوب وفي هذا الشأن تكثيف المشاريع الموجهة نحو المرأة. بقي لضمان نجاح المشاريع لا بد من الاهتمام بقضية التسويق والجودة (في الصناعات التقليدية خاصة) وكذلك ربط صاحبات المشاريع بشبكات محلية ووطنية وإقليمية ودولية حتى يتمكّن من معالجة قضايا مشتركة بواسطة التكامل بينهن وتجميع الامكانيات التي لديهن لتطوير أنشطة تعطي قدرة تنافسية أفضل في إطار الاقتصاد الجديد، من بينها البحث والتطوير، غزو الأسواق باعتماد تقنيات حديثة للاتصال والترويج، انشاء مواقع على شبكة الواب للتعريف بالمنتوج وتسويقه، البحث في التراث

عن صناعات وتكنولوجيات يمكن احيائها وتطويرها بإدخال بعض القواعد العلمية عليها أو تطعيمها بتكنولوجيات متطورة.

7.3 مجالات التنسيق والتعاون

لقد أظهرت نتائج المسح أن تمويل غالبية المشاريع مصدره وطني، إما حكومي أو أهلي، كما أن هناك تجربة متقدمة في الشراكة بين المتدخلين خاصة في مجال تقديم القروض. ويبقى مجال التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات المتدخلة قابلاً للتكثيف والتطوير شأنه شأن الشراكة بين باعثات المشاريع أنفسهم.

أما على مستوى العالم العربي فيمكن تكثيف التعاون والتنسيق الموجودان الآن بين المؤسسات العربية القائمة، غير أنه ومن وجهة نظر استراتيجية تضمن تحسين الأداء والنجاح في المشاريع على المدى البعيد، وبعد المسوحات التي انجزت، **أن الأوان لتحويل ما تحصل من تجارب ناجحة وغير ناجحة إلى مخزون معرفي يستغل في ضبط منهجيات دقيقة تكون هي المرجع لتصور وتسيير المشاريع الاقتصادية الموجهة نحو لمرأة.** ونقترح فيما يلي منهجية يمكن اتباعه في هذا الصدد دون نكران اختلاف الأوضاع بين دولة عربية وأخرى.

انطلاقاً من التحديات المذكورة من طرف عينة المستجوبين وتركيزه على الجانب المنهجي لتصور المشاريع و التصرف فيها، ونظراً إلى أن المنهجية الجيدة إذا توفرت فإن تأثيرها لن يكون مقتصرًا على مشروع واحد وإنما ستكون هذه المنهجية بمثابة المرجع الذي يرتقي بأداء كل المشاريع التي تعتمدها.

8. المشروع المقترح : وضع منهجية مرجعية لتصور وانجاز مشاريع لادماج المرأة

اقتصاديا

ينطلق تصور هذه المنهجية من تحليل التجارب الناجحة في مختلف الدول العربية والتي أنت بها المسوحات المنجزة في إطار برنامج منظمة المرأة العربية.

تشمل هذه المنهجية النقاط التالية :

- تصور المشروع (البحث عن المعطيات وتحديد الفئة المستهدفة ووضع الأهداف والتخطيط لها وتصور طرق التقييم...)
- التمويل (البحث عن المصادر، تعبئة الموارد الذاتية، الوساطة لدى جهات أخرى، كيفية استرجاع القروض...)
- اختيار أفراد الفئة المستهدفة وتنشيطها (وضع معايير لاختيار الفئة المعنية، التنظيم الجماعي للمستهدفين، الاتصال، التأطير والإحاطة...)

- الشراكة والتعاون مع جهات أخرى
- ادماج المشروع في المنظومة الاقتصادية المحلية
- التقييم (تقييم النتائج على مختلف الأصعدة : النتائج الاقتصادية، تغيير السلوكات، الكفاءات المحدثة بما فيها القدرة على العمل الجماعي وتأثير المشروع على المجتمع المحلي...)

كل عنصر من هذه العناصر يمكن دراسته في ورشات مختصة إثر تقديم النتائج النهائية لهذه الدراسة. بعد ذلك تستغل نتائج عمل الورشات لوضع المنهجية وتوثيقها في شكل يسمح باستعمالها في تنشيط دورات تدريبية عند الطلب أو كمرجع يستعين به العاملون في مجال المشروعات الاقتصادية الموجهة للمرأة.

المراحل :

- تنظيم ورشات بكل دولة لمناقشة نتائج الدراسة
- كتابة المنهجية على مستوى كل دولة
- تجميع المنهجيات الآتية من كل دولة والمقارنة بينها
- وضع منهجية عامة مع تخصيص جزء للخصوصيات الوطنية إن لزم الأمر
- نشر هذه المنهجية في كل الدول العربية وعلى كل الجهات المتدخلة في المجال
- تنظيم دورات تكوينية على مستوى كل دولة من طرف الجهات المختصة بها مع مساهمة المنظمة العربية للمرأة

9. الخلاصة

تتميز المشاريع الساعية إلى الإدماج الاقتصادي للمرأة بتونس باعتمادها على المبادئ التالية :

- زيادة على مساعدة المرأة والأخذ بيدها ، اعتبارها عنصرا فاعلا في التنمية
- ادماج المرأة في هيكل للمساهمة في برنامج تنموي شامل أو للالتقاء بمجموعة المنتفعات وتبادل الخبرات والتعبير عن الحاجيات
- تمكين المرأة عن طريق التكوين واعطاء الثقة في النفس وتعزيز القدرات على التنظيم الجماعي والتعويل على الذات
- توظيف المشروع الموجه للمرأة لأهداف تنموية شاملة واعتماد الشراكة بين جهات مختلفة في تسيير المشروع

- اعتبار البعد البيئي والربط بين الأنشطة النسائية وحماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية
- ادماج مقارنة النوع في انجاز المشروع التنموي إذا كان يهتم منطقة أو مجموعة سكنية

وبينت الدراسة أن أهم التحديات ليست التحديات المالية وإنما هي تلك التي تتعلق بالمحيط وبمكوناته الطبيعية والبنوية من جهة وبالعقليات من جهة أخرى. وتهدف المشاريع لا لتحسين الوضعية الاقتصادية للمرأة فحسب بل تعمل من خلال نشاط المرأة وخروجها للحياة العامة، على دفع حركة اجتماعية واقتصادية بكامل منطقة التدخل. ومن الملاحظ أن غالبية المشاريع لا تحدد مجال تدخلها بالتقسيم الإداري للمناطق لكنها تختارالمجال حسب ما تراه ملائماً لأهدافها.

ويرى عديد المستجوبين أن على المشاريع المستقبلية، حتى وإن كانت تستهدف المرأة بالأساس، أن تأخذ بعين الاعتبار فئات اجتماعية أخرى. ولهذا علاقة بأهم القضايا المطروحة التي تتمثل في البطالة المطولة لدى الشباب ولدى الفتيات حاملات الشهادات والعزوبة المطولة عند الفتيات، كما أن الاعتناء بالمسنين وبالاطفال خاصة بالمناطق الريفية يساعد على تفرغ المرأة لتعاطي نشاطا اقتصاديا.

ويلاحظ الساهرون على المشاريع الاقتصادية أن نجاح هذه المشاريع مرتبط بما يقع انجازه على مستوى المحيط سواء من حيث امكانيات التكوين المكمل للمشروع أو البنية الأساسية أو تطبيق القوانين وحسن تعامل الإدارة مع مسيري المشروع والمنتفعين به وكذلك تو فير المعلومة والقيام بالدراسات الفنية.

الملحقالجدول رقم (3.1) :- بيانات المشاريع

النهاية	البداية	عدد المستفيدين	العدد المستهدف	طبيعتها	الجهة المنفذة	اسم المشروع	
2003	2000	3600	3600	أهلية	جمعية النهوض بالتشغيل والمسكن	التنمية الريفية المندمجة والمستديمة بالرياح والعطاطفية	1
2003	1998	500 باعثة و 170 عون	200 باعثة مشروع و100 عون ميداني	حكومية، أهلية، أجنبية	جمعية أوكسام كيباك الكندية ووزارة شؤون المرأة و14 جمعية أهلية	آلية دعم المشاريع النسائية الصغرى	2
2001	1994	145	807 حرفية حاملة بطاقة مهنية	أهلية	جمعية دعم التنمية الذاتية	دعم النساء الحرفيات بالوسائلانية	3
متواصل	منذ 1959	كل القطاع	300.000 حرفي وحرفية	حكومية	الديوان الوطني للصناعات التقليدية	برنامج تنمية القطاع الحرفي	4
متواصل	2001	300 امرأة	100 امرأة كل سنة	أهلية	جامعة تونس للتضامن الاجتماعي	مركز دعم الحياة الجماعية	5
متواصل	1995	26.448 حاليا 16000 حريف ناشط	غير محدد	أجنبية إقليمية	"اندا" المحيط والتنمية في العالم العربي	"اندا" لتدعيم أصحاب المشاريع الصغرى	6
2006	2003	200 ساكن	700 ساكن	أجنبية غير حكومية	برنامج دعم الجمعيات المحلية بتونس « Inter Coopération »	التنمية من أجل سياحة بيئية جماعية	7
متواصل	1982	من 150 إلى 180 حرفية ناشطة	250 حرفية	أهلية	جمعية السلام	أيادي نسائية	8
2007	1998		غير محدد	حكومية	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بالكاف	البرنامج الفرعي للتنمية الريفية	9

						المندمجة والتصرف في الموارد الطبيعية بجنوب ولاية الكاف	
2001	1993	145 امرأة تحصلن على قروض	غير محدد	حكومية	المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس وسيدي بوزيد	تنمية الفلاحة والصيد البحري بسيدي مهذب	10
متواصل	2001	26 امرأة	12 امرأة في المخطط الأول	أهلية	جمعية صيانة واحة شنني بقابس	المرأة الواحية والتنمية المستديمة	11
متواصل	2001	200 كل سنة	400 كل سنة	أهلية	جمعية المرأة من أجل التنمية المستديمة	النهوض بالمرأة من خلال التكوين واسناد قروض صغرى	12
متواصل	1995	26 في السنة	35 امرأة في السنة	حكومية	الإدارة الجهوية للتنمية بسيدي بوزيد	مساندة المرأة لبعث المشاريع الخاصة	13
2008	2003		260.000 ساكن	حكومية	ديوان الغابات والمراعي بالشمال الغربي	مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي	14
2004	1997	122 امرأة طيلة المشروع	غير محدد	حكومية	المندوبية الجهوية للفلاحة بصفاقس	تنمية الفلاحة والصيد البحري بمعتديات جبنانة والحنشة والعامرة	15

الجدول رقم (6.1):- الفئة المستهدفة

الهدف	العدد	النسبة %
1- المرأة مستهدفة أساسا	9	60
2- المرأة هدف فرعي	6	40
الجملة	15	100

الجدول رقم (6.2):- المجالات

المجال	العدد	النسبة
1. زراعي	11	38
2. صناعي	10	34
3. خدمي	8	28
الجملة	29	100

الجدول رقم (6.3):- مدة المشروع

المدة	العدد	النسبة
1. دوري	1	7
2. متكرر	11	73
3. مرة واحدة	3	20
الجملة	15	100

الجدول رقم (6.4):- التغطية الجغرافية

المنطقة	العدد	النسبة
1. الولاية	2	13
2. المعتمدية	1	7
3. العمادة	2	13
4. أخرى*	10	67
الجملة	15	100

* أخرى : الأحياء المحيطة بالمدن ، كامل الجمهورية، أكثر من ولاية، الواحات الجبلية، واحة، أكثر من معتمدية في ولاية واحدة

الجدول رقم (6.5):- التنفيذ

النسبة	العدد	طبيعة الجهة
39	6	1. أهلي
40	6	2. حكومي
7	1	3. دولي
7	1	4. مشترك
7	1	5. إقليمي
100	15	الجملة

الجدول رقم (6.6):- الأهداف الرئيسية

النسبة	العدد	الأهداف الرئيسية
40	10	1. أهداف شاملة تتخطى المرأة
32	8	2. مقاومة الفقر وتحسين ظروف عيش المرأة
28	7	3. تمكين المرأة والنهوض بها من خلال الشغل والمشاركة في الحياة العامة
100	25	الجملة

الجدول رقم (6.7):- الأهداف الفرعية

النسبة	العدد	الأهداف الفرعية
46	12	1. أهداف شاملة تتخطى المرأة
4	1	2. مقاومة الفقر وتحسين ظروف عيش المرأة
50	12	3. تمكين المرأة والنهوض بها من خلال الشغل والمشاركة في الحياة العامة
100	25	الجملة

الجدول رقم (6.8):- أنشطة المشروع

النسبة	العدد	الأنشطة
18	12	1. خدمات اجتماعية
14	9	2. تقديم قروض
23	15	3. تدريب وتأهيل
8	5	4. مساعدات مالية
22	14	5. مساعدات فنية
15	10	6. أخرى
100	56	الجملة

الجدول رقم (6.9):- الانجازات الفعلية للمشروع

الانجازات	العدد	النسبة
1. تدريب	15	38
2. خدمات	12	31
3. أخرى	12	31
الجملة	39	100

الجدول رقم (6.10):- الفئات المستهدفة جغرافيا

المنطقة	العدد	النسبة
1. ريف	10	48
2. حضر	8	38
3. بادية	0	0
4. منطقة بأكملها	3	14
الجملة	21	100

الجدول رقم (6.11):- الفئات المستهدفة تعليميا

المستوى	العدد	النسبة
1. جامعة	5	15
2. ثانوية أو أقل	14	41
3. غير متعلمة	15	44
الجملة	34	100

الجدول رقم (6.12):- الفئات المستهدفة وظيفيا

الحالة الوظيفية	العدد	النسبة
1. تعمل لحسابها الخاص	14	43
2. تعمل لدى الغير	7	21
3. لاتعمل	12	36
الجملة		100

الجدول رقم (6.13):- الفئات المستهدفة ، معايير أخرى

النسبة	العدد	المعايير الأخرى
22	2	1. المهارة والكفاءة
45	4	2. توفر المشروع وقابلية انجازه
33	3	3. أخرى
100	9	الجملة

الجدول رقم (6.14):- عدد المنتفعين

النسبة	العدد	حجم الفئة المستفيدة
13	2	1. أقل من 100
33	5	2. من 101 إلى 500
13	2	3. من 501 إلى 1000
41	6	4. أكثر من 1000
100	15	الجملة

الجدول رقم (6.15):- التمويل

التمويل المشروع	محلي حكومي خاص أهلي %	دولي حكومي خاص أهلي %	إقليمي حكومي خاص أهلي %
1	50	50	
2	29	71	
3	14	86	
4	+		
5	+	+	
6	+	+	+
7	+	+	
8	+		
9	24	75	1
10	27,9 0,5	33,2 38,1	
11	15+15	70	
12	100		
13	10		
14	16 0,9		75
15	20	60	
الجملة	11 6	3 2 8	2
	22	13	2
	60%	35%	5%

الجدول رقم (6.16):- التمويل الذاتي

النسبة	العدد	التمويل اذاتي
75	12	مطلوب
25	4	غير مطلوب
	*16	الجملة

* هناك حالة واحدة حيث التمويل الذاتي مطلوب حسب قيمة المشروع

الجدول رقم (7.1):- أهم نقاط قوة المشروع

النسبة	العدد	نقاط القوة
20	6	1. تغيير الثقافة المجتمعية
17	5	2. تحسين مكونات المحيط المادي العام
30	9	3. تمكين المرأة
20	6	4. دفع ديناميكية اجتماعية واقتصادية جديدة
13	4	5. تطوير منهجية التدخل وتحسين نجاعته
100	30	الجملة

الجدول رقم (7.2):- أهم سلبيات المشروع

النسبة	العدد	السلبيات
14	3	1. قلة الامكانيات المادية والبشرية
18	4	2. التصرف في المشروع
32	7	3. المحيط العام والمناخ الطبيعي
36	8	4. التمثلات وغياب القدرة على التنظيم الجماعي
100	22	الجملة

الجدول رقم (7.3):- أهم التحديات

النسبة	العدد	التحديات
14	3	1. التمويل
24	5	2. العقلية بما في ذلك الموجودة لدى الهياكل الادارية وأصحاب القرار
5	1	3. شح المحيط من حيث الموارد والبنية التحتية والخدمات
57	12	4. تمكين المستفدين وتنمية المعرفة
100	21	الجملة

الجدول رقم (7.4):- القضايا الاولى بالمواجهة

النسبة	العدد	القضايا الأولى بالمواجهة
19	4	1. التمويل
62	13	2. تصور و منهجية التصرف في المشروع
14	3	3. التمكين
5	1	4. مزيد العناية بالرجال
100	21	الجملة

الجدول رقم (7.5):- أهم المشروعات الأخرى الأولى بالرعاية

النسبة	العدد	المشروعات الأولى بالرعاية
40	10	1. الموجهة إلى شرائح اجتماعية معينة
12	3	2. اعتماد الدراسات قبل الدخول في بعث المشاريع
24	6	3. التكوين المكمل للمشروع
8	2	4. الموارد والبنية الأساسية
16	4	5. مشاريع أخرى
100	25	الجملة